الأمم المتحدة

A/62/PV.119

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١١٩**

الجمعة، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (بالاو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/62/898)

مشروع القرار (A/62/L.48)

السيد تيرزي دي سانتاغاتا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إذ أشيد بقيادة الرئيس، أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/62/898) والسفير روزينتال على دوره الهام جدا في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار القيِّم والمتوازن (A/62/L.48) المعروض على الجمعية. ونؤيد نص مشروع القرار ونأمل أن يتم تنفيذه تنفيذا كاملا.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فرنسا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومنسق الاتحاد الأوروبي غيليس دي كيرشوف. وبدلا من تكرار النقاط التي ذكرتها بالفعل، أود أن أشير بإيجاز إلى تجربة إيطاليا وإلى التدابير التي اتخذها بلدي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن آفة الإرهاب ألحقت بإيطاليا خسائر بشرية فادحة في السبعينيات. وبغية دحر الإرهاب تعلمنا أن هناك ثلاثة أمور ضرورية بشكل مطلق ألا وهي: اتخاذ نهج متعدد التخصصات، وتدابير تشريعية محددة ومتسقة مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الدولي الوثيق. وتتطابق تلك المبادئ مع أساس الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

خلال العامين الأولين لتنفيذ الاستراتيجية، تعلمنا أن التنسيق الأفضل أمر لازم في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يتطلب الطابع غير المستقر للإرهاب من الدول والمنظمات الدولية على حد سواء أن تكيف باستمرار سياساتها وإجراءاتها. والسياسات التي تركز على النتائج هي وحدها التي يمكن أن تعمل بنجاح على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وكخطوة أولى،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-49801 (A)

نؤيد إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة عمل التنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونناشد الأمانة العامة أن تمضي قدما في ذلك الاتجاه.

واتخذت حكومة بلدي العديد من المبادرات الرامية إلى معالجة التطرف والتشدد، خاصة بين الشباب. وفي سياق مبادرة أوسع، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شكلت وزارة الداخلية ووزارة الشباب والرياضة الإيطاليتان مجلسا استشاريا للشباب من أجل الحوار الديني والثقافي. ويشكل ستة عشر من الشباب والشابات، يمثلون ١١ ديانة وجماعة دينية مختلفة، لجنة خاصة تهدف إلى تعزيز الحوار والتسامح. ونظمت حلقات دراسية بشأن غلو الشباب، على سبيل المثال، بمشاركة عدد من دول البحر الأبيض المتوسط والعديد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

وفي مجال إنفاذ القانون، كثفت إيطاليا بقدر كبير عمليات التحقيق والمنع في مختلف المجالات، بما في ذلك الأنشطة المالية المرتبطة بالإرهاب. وقبل سبعة أعوام، شكلت إيطاليا لجنة أمنية مالية للعمل بوصفها هيئة تنسيق لجميع الوكالات الرئيسية والمؤسسات المالية المشاركة في مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الإطار، تقوم الحكومة الإيطالية أيضا بدعم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

إن الإرهاب آفة عصرنا، وتهديد لمجتمعاتنا ويتكيف بسرعة مع البيئات الجديدة ويستغل التكنولوجيا الجديدة. ولذلك السبب تمثل تكنولوجيا المعلومات أداة بالغة الأهمية لمجابهة الإرهاب و، بالمقابل، أداة مفيدة أيضا للإرهابيين على حد سواء، وستستمر كذلك في المستقبل. وبغية التصدي بصورة أفضل لذلك الخطر، يقوم بلدي، على غرار العديد من شركائه، باستكمال هياكله واستراتيجياته وتنفيذها. ويشكل الرصد الوثيق لشبكة الإنترنت، ومقاومة دعاية الكراهية وتعزيز احترام الحياة والحرية الفردية والقيم الإيجابية تدابير لا بد من اقترانها مع إيلاء أوثق اهتمام للظواهر التي تشجع على تجنيد الإرهابيين.

ويتسم التعاون الدولي بأهمية قصوى. وبناء على ذلك، ينبغي أن نكون فعَّالين في جميع أشكال التعاون القضائي الدولي. وتشارك إيطاليا، مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في أنشطة تشمل التحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية وعمليات التسليم القضائي، تنفيذا للقرار الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن أمر التوقيف الأوروبي.

وأود أيضا أن أشدد على الأولوية التي ينبغي إيلائها لتقديم المساعدة لضحايا الإرهاب. وأود أن أثني على المبادرات الهامة للغاية التي اتخذها الأمين العام لعقد ندوة في الأيام القليلة المقبلة بشأن تلك المسألة، التي تلقى دعم عدد من البلدان، بما في ذلك إيطاليا. ومنذ عام ١٩٩٠، اعتمدت الحكومة الإيطالية قوانين وأنظمة ترمي إلى دعم الضحايا وأسرهم. وأعلن تاريخ ٩ أيار/مايو، الذي يصادف الذكرى السنوية لاغتيال ألدو مورو، السياسي الإيطالي الذي قتلته الألوية الحمراء، يوما تذكاريا تكريما لجميع ضحايا الإرهاب. وقمنا بذلك العمل لنؤكد على أن مجتمعنا يتحمل مسؤوليات واضحة عن مساعدة جميع الضحايا على الاستعادة التامة لهويتهم ورفاههم. وكان الغرض من ذلك أيضا تذكير الجميع، وخاصة الأجيال الشابة، بأنه لا يوجد أبدا مبرر سياسي أو اقتصادي لأعمال العنف والإرهاب.

إن منع جميع أشكال الإرهاب والتطرف ومقاومتها ينبغي أن يظل أولوية قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء بالنسبة لبلداننا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل التركيز على التنفيذ العاجل لجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن. وذلك يشكل أيضا مسألة رئيسية ستواصل

الحكومة الإيطالية معالجتها ودعمها خلال رئاستها لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٩.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرني، سيدي، أن أراكم تتولون الرئاسة. وقد عممت نصا من سبع صفحات، ولا نية لدي في إرهاب المهتمين القليلين الذي حضروا إلى هنا صباح هذا اليوم بقراءة جميع الصفحات السبع. وبالتالي سأختصر البيان إلى النصف تقريبا، أي أربع صفحات أو نحو ذلك.

وما زال الإرهاب يشكل تهديدا واسعا وخبيثا للأمن العالمي وللقيم الأساسية للأمم المتحدة. وقد كانت الهند، وللأسف ما زالت، ضحية للإرهاب الدولي. ويشكل الهجوم الذي وقع مؤخرا على السفارة الهندية في كابول وسلسلة التفجيرات التي حصلت في بانغالور وأحمد أباد تذكرة بشعة بأعمال العنف التي ما زلنا نواجهها. والتحقيقات مستمرة ونفذت اعتقالات هامة ينبغي أن تعطينا نظرة معمقة جوهرية في تلك الشبكات الإرهابية وتشعباتها الخارجية. كما كانت التحقيقات سريعة بشكل بالغ وناجحة.

وبالتالي لدى الهند مصلحة عليا في تعاون دولي أكبر وأكثر مغزى في مكافحة الإرهاب. وتشدد الهند على الأساس المنطقي وراء اقتناعنا بأنه لا يمكن استخدام أي قضية سياسية أو حجة أو عقيدة لتبرير الأعمال الإرهابية وينبغي ألا تستخدم. وفضل المهاتما غاندي تأجيل استقلال الهند على التهاون مع الإرهاب حينما وقع هجوم عنيف خلال حركة عدم التعاون. وذلك يمنحنا الحق المعنوي لنقول ذلك.

إن مستقبل الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب يتوقف على إحراز النجاح في استئصال شبكات الإرهاب وردع الأنظمة عن تشجيع المتطرفين المسلحين أو إيوائهم. وعدم تمكن الجمعية العامة من التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي يحد من تأثير جهود مكافحة الإرهاب. ونناشد الدول الأعضاء النظر بجدية في مجموعة العناصر التي قدمها الميسر والتي تقرب بين الآراء المتباينة وتيسر الاختتام الناجح للعملية التفاوضية التي طال أمدها لإبرام الاتفاقية.

واعتماد اتفاقية شاملة من خلال ممارسة سلطات الجمعية العامة في وضع القوانين يصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء ومن شأنه أن ينشط الأبعاد المتعددة الأطراف والجماعية لجهود مكافحة الإرهاب. ولأنه لا يمكن للمرء أن يحتفظ بكعكته ويأكلها أيضا في نفس الوقت، لا يمكنه أن يقول إن الجمعية العامة هي هيئة صنع القرار وينبغي لها أن تشرِّع القوانين، وأنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل ذلك، ومع ذلك، نحن غير قادرين حتى الآن على تشريع القوانين بأنفسنا. ولذلك ما زلنا ندعو العالم إلى العمل الموحد لحرمان الإرهابيين ومنظريهم العقائديين وممولهم من الحصول على الأسلحة والأموال ووسائل نقل بضائعهم الفتاكة والملاذ الآمن لهم.

إن أهمية الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التي اعتُمدت قبل عامين، تتجلى في وضع إطار عالمي لمكافحة الإرهاب وتقديم نموذج سيكون حيويا في توجيه جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره (A/62/898) عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية، والذي يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها المنظومة لدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال إدارتها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المتخصصة، ومن خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على حد سواء. ونأمل أن يعزز كثيرا إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل من جهودها الرامية إلى تمكين مختلف كيانات الأمم المتحدة

من التعاون والتنسيق والتبسيط بشكل فعّال للعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة المقترحة للتنفيذ المتكامل التي ستساعد الأمم المتحدة على توحيد الأداء وتجنب الازدواجية.

إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولذلك نحن نتوقع أن تتم المشاركة العملية بين فرقة العمل والدول الأعضاء من الناحية الأساسية على الصعيد الثنائي، وأن تسترشد بالاحتياجات الفردية لكل دولة من الدول الأعضاء. ومع ذلك، نحن نشجع أيضا على التفاعل بين الدول الأعضاء وفرقة العمل الذي يتيح لها الفرصة لتلقي إحاطات إعلامية من فرقة العمل عن ما تقوم به من أعمال.

أما على الصعيد الوطني، وكنتيجة مؤسفة ولكن حتمية لتاريخنا المأساوي في التعامل مع الإرهاب، فقد كدّست الهند الخبرات والتجارب الكفيلة بتحقيق ذلك. وتُسخِّر الجهود التي نبذلها كل الأدوات المتاحة داخل ترسانة دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون. وهي تشمل كل أنواع الجهود بدءا من أساليب المراقبة المحكومة بالقانون ومراقبة التدفقات المالية والتشريعات الفعالة المتعلقة بالمواد ذات الاستخدامات المزدوجة ووصولا إلى أعمال التحقيق التقليدية التي تقوم بها الشرطة. وترد بعض تلك التدابير في النص الذي وزعته في القاعة.

لا تزال الـ ١٣ صكا من الصكوك الرئيسية للأمم المتحدة المتعلقة بأنشطة إرهابية محددة أدوات أساسية في مكافحة الإرهاب. والهند طرف في كل هذه الصكوك الـ ١٣ القانونية الرئيسية. كما أننا نعلق أهمية قصوى على الوفاء بالالتزامات الواردة في قرارات الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. وقد قدمنا خمسة تقارير وطنية إلى لجنة مكافحة الإرهاب، فأعطيناها صورة شاملة عن الخطوات التي اتخذتها الهند لمكافحة الإرهاب. وقام وفد مكون من ١٤ عضوا من خبراء الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب بزيارة الهند في عام ٢٠٠٦. وتم تقديم عرض مفصل إلى اللجنة عن استراتيجية الهند لمكافحة الإرهاب.

لدينا إطار قانوني واسع النطاق للتصدي للإرهاب. ويتضمن قانون منع الأنشطة غير المشروعة أحكاما تتعامل مع جميع جوانب الإرهاب، بما في ذلك التحريض. ويجرم هذا القانون أيضا جمع الأموال من أجل الأنشطة الإرهابية، وحيازة عائدات أدرتها أعمال إرهابية، وإيواء الإرهابيين، والحيازة بدون إذن لأية قنبلة أو ديناميت أو مواد متفجرة خطرة أو أسلحة أو مواد أخرى فتاكة قادرة على التدمير الشامل أو مواد للحرب البيولوجية أو الكيميائية.

ولدينا أيضا الإطار القانوني والتنظيمي والإداري اللازم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والتشريع المحدد لمنع تمويل الإرهاب يشمل قانون إدارة النقد الأجنبي لعام ١٩٩٩، وقانون العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ٢٠٠٣، وقانون منع غسل الأموال الصادر في عام ١٩٦٧، بصيغته المعدلة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وتوجد وحدة استخبارات مالية هندية تعمل بالفعل وهي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن استقبال وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة ونشرها بين أجهزة الاستخبارات وإنفاذ القانون.

وانضمت الهند إلى الإطار التنظيمي القائم الذي يحكم الرقابة على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وعُززت تلك الالتزامات من خلال سن قانون عام ٢٠٠٥ لأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها (حظر الأنشطة غير المشروعة)، وهو تشريع شامل ومتكامل يحظر الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

وقد تم وضع التدابير التشريعية والإجرائية والإدارية لتنظيم الصادرات الاستراتيجية من الهند وضمان عدم وقوع الأسلحة التقليدية في أيد غير أمينة، سواء كانت لجهات تابعة للدول أو غير الدول. ولدينا الضوابط الملائمة من أجل إنفاذ المراقبة الفعالة للجمارك والهجرة والحدود واللازمة لمنع تنقل الإرهابيين وإنشاء ملاذات آمنة.

ولا يمكن التصدي للروابط والشبكات المعقدة التي توحد المجموعات الإرهابية إلا من خلال التعاون والجهود الدولية المتضافرة من خلال تسليم المجرمين ومحاكمتهم وتدفق المعلومات. وتشارك الهند في تلك الجهود على الصعيدين الإقليمي والثنائي.

والهند طرف في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب. وتنص هذه الاتفاقية على تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب أنشطة إرهابية داخل البلدان الأعضاء في الرابطة. علاوة على ذلك، أبرمت الهند اتفاقات مع عدد من البلدان تتعلق بتسليم المجرمين وتبادل المساعدة في المسائل الجنائية. ولضمان قدر أكبر من الشعور بالأمن داخل منطقة جنوب آسيا، اعتمد مؤتمر القمة الخامس عشر للرابطة الاتفاقية المعنية بتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية، والتي تسمح للدول الأعضاء بتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية إلى بعضها البعض. وشكلت الهند أفرقة عمل مشتركة مع ٢٥ دولة ومع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات من أجل التنسيق والتعاون في جهود مكافحة الإرهاب. وتجتمع هذه الأفرقة بصورة منتظمة وقد أثبتت جدواها في توفير منتدى لتبادل المعلومات والخبرات.

ونحن نعتقد أن بناء القدرات هو أحد العناصر الأساسية في مجال مكافحة الإرهاب. وتوصي الاستراتيجية في مجملها بتوسيع دور الإطار القانوني والمؤسسي القائم داخل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب. ولا تزال الهند على استعداد لتقديم كل المساعدة في الجهد الأوسع نطاقا لمكافحة خطر الإرهاب. ونحن على استعداد لتبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وتقديم المساعدة على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، لا سيما إلى البلدان التي لا يهددها الإرهاب تهديدا مباشرا وإنما تُعتبر مشاركتها حيوية لنجاح الجهد الدولي الأوسع نطاقا.

إن الإرهاب اعتداء على القيم التي تشكل المجتمع الدولي وهو يعيق بشكل خطير التمتع بحقوق الإنسان. ومع ذلك، يجب على الدول في جميع تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها أن تضمن الامتثال للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني. وتوجد في الهند مؤسسات ديمقراطية قوية، ومجتمع مدني نشط، ووسائل إعلام حرة وبالغة الحدة في انتقاداتها، وأوساط قانونية ملتزمة التزاما راسخا بسيادة القانون والحفاظ على حقوق الإنسان. ولدى قوات الأمن توجيهات صارمة للتقيد بمعايير حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب. فنحن ملتزمون بحماية حقوق الإنسان وضمان عدم الإفلات من العقاب.

إننا نقدر عقد الندوة المعنية بضحايا الإرهاب، والتي ستساعد على وضع وجه إنساني على آفة الإرهاب وإتاحة منتدى لأصوات الضحايا. وأفضل تكريم يمكننا أن نقدمه لضحايا الإرهاب كفالة ألا يلقى مصيرهم أحد آخر في العالم.

وأخيرا، سأكون مقصرا إن لم أشكر السفير روزنتال، الممثل الدائم لغواتيمالا، الذي يسّر باقتدار

المشاورات غير الرسمية لوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يقف الاتحاد الروسي في طليعة مكافحة الإرهاب ويحبذ دائما التعزيز الفعال للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تود روسيا أن تؤكد من جديد حرصها الشديد على الدور التوجيهي المركزي للأمم المتحدة في تنظيم وتنسيق هذا التعاون.

وتثبت التجربة بشكل قاطع أن قيادة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب تعمل لضمان تحقيق النتائج الحقيقية التي يتطلبها المجتمع الدولي بأسره، ابتداء من وضع الصكوك القانونية والسياسية الدولية الفعالة لمكافحة الإرهاب حتى تقديم المساعدة التقنية في مكافحة الإرهاب وتنظيم الجهود الشاملة لمنع الإرهاب والتغلب على العوامل التي تغذي ظهور الإرهاب.

لقد كان اعتماد الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قبل عامين لإعادة تأكيد واضحة جدا للدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة العالمية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وتعتقد روسيا أن هذه الاستراتيجية لا تزال من بين الصكوك الاستراتيجية الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب. وهي أساسا تسجيل فريد من نوعه لمواقف كل دولة من الدول الأعضاء وخارطة طريق لالتزاماتنا السياسية والأخلاقية المشتركة في المجالات ذات الأولوية للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فالاستراتيجية ليست إعلانا، ولكن وثيقة ترمي إلى تحقيق أهداف محددة. ويتعين علينا أن ننتقل إلى الأحكام الواردة في الاستراتيجية والمتعلقة بمكافحة التحريض على الإرهاب والعمل ضد استخدام الإرهابيين لإمكانات شبكة الإنترنت. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نسخر مشاركة الدولة والقطاع الخاص في مكافحة التهديدات الإرهابية.

ونرى أن من الأهمية القصوى تعزيز هذا الفهم لأهمية الاستراتيجية على وجه التحديد لكي لا تُقوض، في جملة أمور، بسبب عدم تحقيق توقعات مفرطة في التمني بعد عامين فحسب من وضع الاستراتيجية.

ونحن نعتقد أن نهجا بناء وواقعيا وحذرا، في نفس الوقت، إزاء الاستراتيجية، واستعراضا لتنفيذها يتجسد بشكل تام وعلى النحو المناسب في مشروع القرار المُعد لجلسة اليوم. ونرى أن مشروع القرار هذا سيكفل مزيدا من عملنا الفعال والمشترك والدؤوب ضمن إطار العمل الدولي للتعاون في مكافحة الإرهاب، وسيصبح آلية إضافية للتنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية.

وأود أن أشدد، بصفة خاصة، على أنه إذا تمكنّا من المضي قدما في تنفيذ الاستراتيجية، والأهم من ذلك، تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنعه لا يمكننا القيام بذلك إلا سوية باسم المجتمع الدولي بأسره. إن ازدواجية المعايير في التعامل مع الإرهاب الدولي ومحاولات استغلال التعاون في مجال مكافحة الإرهاب لأغراض المرء السياسية ستؤدي لا محالة إلى إضعاف الكفاح ضد الإرهاب وتوسيع مجال عمل الجماعات والمنظمات الإرهابية.

ونحن نؤيد عمل فرقة العمل ضمن إطار الولاية الحالية وتعزيز تفاعلها مع الجمعية العامة، وكذلك تقديم الإحاطات الإعلامية المنتظمة وقيام فرقة العمل بإعداد التقارير للدول الأعضاء. ونحن نرى أن تلك المجالات من عمل فرقة العمل بإضفاء الطابع المؤسسي عليها ضمن إطار الموارد المتاحة ستزيد من تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام الاستراتيجية.

ويرتكز موقف روسيا على الدعم الثابت والقوي للاستراتيجية وتنفيذها بأقصى قدر ممكن. وتوجه مشاركتنا في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف وعلى نفس المنوال، في إطار العمل على مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني.

وتم في هذه القاعة توزيع مواد إعلامية تتعلق بعدة معايير للجهود التي تبذلها السلطات الروسية، وبدرجة أكبر، المجتمع الروسي بأسره في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والوطني. وأود أن ألفت انتباهكم إلى عدة جوانب من تلك المعلومات.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قام الجهاز الرئيسي في الدولة الروسية المناط به تنظيم أعمال مكافحة الإرهاب وتنسيقه، وهي اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب المؤلفة من قادة في الوزارات الروسية المختصة ورئاسة البرلمان، باعتماد وثيقة بالغة الأهمية بشأن وضع مجموعة من التدابير الإضافية لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الروسي في إطار متطلبات استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن الوثيقة، إلى جانب إذا نُظر إليها مع الأحكام المحددة في الاستراتيجية، فإنها تشكل في الأعوام الثلاثة أو الأربعة أعوام المقبلة هدف روسيا المتمثل الإسراع في الانضمام إلى عدد من الصكوك القانونية الأوروبية والدولية المتعلقة بالإرهاب. كما تتضمن أحكاما للتحسين الجاري في التشريعات الروسية بشأن مناهضة الإرهاب، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتصدي للإرهاب الإلكتروني، وكذلك الحيلولة دون حصول الإرهابيين على أسلحه الدمار الشامل. كما تتناول الوثيقة توسيع نطاق الشراكات في مجال مكافحة الإرهاب بين الدول وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، وفي ذلك السياق تشجيع تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الحضارات والأديان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد، بصفة خاصة، أن وكالات إنفاذ القانون الروسية ومؤسسات المجتمع المدني المتعاونة معها في مجال مكافحة الإرهاب قد قبلت بشكل كامل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتم ربطها عضويا بالجهود اليومية لمكافحة الإرهاب في بلدي.

وأود أيضا أن أذكر أن هناك وثيقة أخرى تهتدي بها الدولة الروسية في تصريف أمور على الصعيد العملي وفي تنفيذ أهداف الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. والوثيقة التي اعتمدتها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل بمثابة خطة شاملة لمكافحة الإرهاب يتبناها الاتحاد الروسي في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

ومن أهم عناصرها التدابير الرامية إلى وقف انتشار التطرف المقترن بالعنف والأيديولوجية الإرهابية، في جملة أمور، من خلال شبكة الإنترنت والتي، كما هو معروف جدا، يستخدمها الإرهابيون أكثر وأكثر لتجنيد أنصارهم، والتأثير في الرأي العام. كما تم التأكيد، بصفة خاصة، على تطوير التعاون لمكافحة الإرهاب عن طريق وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية والثقافية، بالاشتراك مع المؤسسات التعليمية والمنظمات الدينية.

ويجب أن يحقق هذا التفاعل الأهداف الهامة لمكافحة الإرهاب من خلال تعزيز التدريب وتعليم الشباب في بيئة ترفض الإرهاب والتطرف ومن خلال إعادة التأكيد داخل المجتمع على مبادئ التسامح والمساواة بين الثقافات والأديان.

إن أهم انجاز لروسيا في مجال مكافحة الإرهاب هو التخفيض الملموس والقاطع للتهديدات الإرهابية على الأراضي الروسية مقارنة بالحالة في التسعينيات أو السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. والاتحاد الروسي مستعد لتشاطر خبرته التي ثبتت فعاليتها في مجال مكافحة الإرهاب

مع شركائه الأجانب بصورة نشطة وبناءة. ونحن مقتنعون بأن بوسعه الإسهام في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا فعالا وشاملا، وهو الأمر الذي نأمل في تحقيقه.

السيدة بلم (كولومبيا) (تكلمت بالاسبانية): يود وفد كولومبيا أن يشكر الرئيس كريم والأمين العام على الإعداد لهذه الجلسة وعقدها. فهي توفر فرصة للنظر في التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب. كما أود أن أشدد على أهمية دراسة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. فهذا الاستعراض هو تجربة قيمة، ليس لتقييم التقدم المحرز خلال العامين الأولين من الاستراتيجية فحسب، وإنما لإعطاء قوة دفع لتنفيذ ذلك الصك من خلال سياسات وتدابير جديدة.

إن كولومبيا تنتهج سياسة شاملة لمكافحة الإرهاب. ففي كولومبيا، الإرهاب هو الطريق الذي اختارته الجماعات المسلحة غير المشروعة لتهديد استقرار الدولة. ونتيجة لأعمالها الإجرامية، جعلت تلك المنظمات المدنيين من بين المستهدفين الرئيسيين. وبرهن على ذلك حادثا قصف عشوائي منفصلان وقعا مؤخرا حيث سقط فيهما العديد من المدنيين وجُرح أكثر من مائة شخص.

ومنذ تنفيذ سياسة الأمن الديمقراطي المتبعة في كولومبيا في بداية عام ٢٠٠٢، تم تعريف الإرهاب بوصفه واحدا من أخطر التهديدات التي ستعالجها الدولة. وأحرزت كولومبيا في السنوات الأخيرة تقدما لم يسبق له مثيل في مكافحة ذلك الخطر وفي تنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المفضية إلى انتشاره.

وفي الجهود التي تبذلها كولومبيا لاستعادة الأمن في جميع أرجاء البلد، أضافت توطيد سيادة القانون وتعزيز القدرة على الحل السلمي للصراعات، وهو نهج تبرزه الاستراتيجية العالمية. وفي ذلك الصدد، تم تدريب أكثر من مليون كولومبي على حل النزاعات بالوسائل السلمية.

وانضمت السياسة الخارجية لكولومبيا إلى الرفض العالمي لمكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد المبادرات الرامية إلى التعاون العالمي في نصف الكرة الغربي لدرء هذا التهديد ومكافحته والقضاء عليه.

ولذلك السبب شاركنا في تحديد الولايات والالتزامات السياسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات القمة للأمريكتين في سياق مجموعة ريو، ومنظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة، وغيرها من المحافل الدولية.

وفي ذلك السياق، نرفض أيضا السلوك من قبيل اختطاف أو قتل المدنيين، وتدمير البنية التحتية، واستخدام المتفجرات ضد السكان المدنيين، التي وصفها المجتمع الدولي بالأعمال الإرهابية. وبالمثل، سعت كولومبيا إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب. ووفقا لالتزاماتنا، صادقنا على ١٠ من الاتفاقيات الدولية الـ ١٣ التي اعتُمدت في إطار الأمم المتحدة في ذلك المجال، ونحن ننظر في إمكانية اعتماد الاتفاقيات الثلاث المتبقية.

وقد قامت كولومبيا، في إطار استراتيجيتها، باستكمال القوانين المحلية من خلال آليات تسمح بالتنسيق بين الوكالات وبناء القدرة بغية جمع المعلومات الاستخباراتية، لمنع الأعمال الإرهابية وتفكيك الشبكات الإرهابية ودعم الهياكل. وفي خضم هذا الكفاح، اتسمت الإجراءات التي اتخذتها الدولة بالفعالية. ويدل نجاح العمليات التي قامت بها مؤخرا عناصر الجيش والشرطة على جهود قواتنا المسلحة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. فقد فككنا عددا كبيرا من هياكل المجموعات المسلحة غير الشرعية، التي لم تفقد القيادة والسيطرة فحسب، بل أيضا عددا من كبار قادتها. وقد تم تسريح حوالي ٤٨ ٠٠٠ من

أعضاء هذه المجموعات. وعلاوة على ذلك، تم بدرجة كبيرة الحد من تحرك الأفراد الذين يقومون بالنشاط المسلح غير القانوني.

وفي عام ٢٠٠٧، شهدت كولومبيا أدنى معدل لعمليات القتل خلال الـ٢٠ سنة الماضية؛ واستمر ذلك التوجه حتى الآن في عام ٢٠٠٨. وبالمثل، كان عدد الأعمال الإرهابية التي ارتكبت عام ٢٠٠٧ الأدنى خلال ١٨ عاما؛ وحتى الآن في عام ٢٠٠٨، لم تُشن أي هجمات على المدن. وانخفض عدد المقاطعات المتضررة من عمليات الإرهاب من ٥٥١ عملية في عام ٢٠٠٢ إلى ٢١٠ عمليات في عام ٢٠٠٧. واستأنفت أجهزة الحكم المحلي والإقليمي عملها في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وانخفض معدل عمليات الاختطاف، وهو جريمة مرتبطة بالإرهاب، بنسبة ٨١ في المائة.

وفي إطار أنشطة مشتركة مع بلدان أخرى، قامت سلطات كولومبيا بتوسيع نطاق قنوات التعاون وتبادل المعلومات، لتمكنيها من تحديد هوية الأصول والموارد التي تمول المنظمات الإرهابية وتجميدها ومصادرتها.

وفي عام ٢٠٠٦، ومن أجل جعل قوانيننا متسقة مع المعايير الدولية، قمنا بسن القانون ١١٢١، الذي يجرم تمويل الإرهاب وإدارة الموارد المتصلة بالأنشطة الإرهابية. ومنذ عام ٢٠٠٦، عملت وحدة الاستخبارات والتحليل المالي، وهي كيان وطني لمنع ورصد الأنشطة المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، على تبادل المعلومات مع وحدات أخرى للاستخبارات المالية من جميع أنحاء العالم. وعززنا تبادلنا للمعلومات مع عدد كبير من البلدان بغية مكافحة الأنشطة المتصلة بالإرهاب والاتجار بالمخدرات، من خلال المحافل والندوات والحلقات الدراسية التي تروج لها كولومبيا على أعلى المستويات.

وإن تنفيذ التدابير الرامية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس لمكافحة الإرهاب عنصر هام آخر في السياسات التي اعتمدتها كولومبيا في هذا المجال. وتشكل تلك التدابير جزءا من سياسة للدولة تُنفَّذ وفقا للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها كولومبيا، وتستند إلى المعايير التي يقوم عليها احترام حقوق الإنسان ودعم الضحايا. ومن بين الأمثلة على تلك الأنشطة الأحكام التي اعتمدت بغية تعويض ضحايا الإرهاب من خلال إجراءات إدارية. وستمكن هذه الإجراءات من التعجيل في تعويض الضحايا وأسرهم دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية، التي كانت في السابق تستغرق سنوات. وعلاوة على ذلك، قام المدعي العام بتعزيز الوحدة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي كيان متخصص مكلف بالتحقيق في الجرائم المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتعمل الحكومة الوطنية على وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وسيتم تعزيز نظام الإنذار المبكر واللجنة المشتركة بين الوكالات باعتبارهما آليتين لمنع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي. وسنواصل برامجنا لحماية حقوق الإنسان ودعم الأشخاص الذين تم تسريحهم أو إعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة دمجهم في الحياة المدنية.

ونفذت وزارة الدفاع الوطني، من جانبها، سياسة ترمي إلى توفير الحماية الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي باعتبارها جانبا يضفي شرعية على الإجراءات التي تقوم بها القوات العسكرية. وتجسدت فعالية تلك السياسة الشاملة في العملية الناجحة التي أنجزت مؤخرا لإنقاذ المرشحة السابقة للانتخابات الرئاسية إنغريد بيتانكور، و ٣ مواطنين من الولايات المتحدة و ١١ فردا من قوات

الأمن، الذين كانوا رهائن لدى القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وتُنفَّذ هذه الاستراتيجية من خلال سياسة الشرطة الوطنية المعنية بالسلامة وأمان التشغيل، التي تشكل سياسة متأصلة وأساسية لحقوق الإنسان تشمل مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية لكفالة كفاءة وفعالية وجودة خدمة الشرطة.

وتشكل خطة العمل المحددة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أداة منقطعة النظير في السياق الدولي. وينبغي تعزيزها على نحو منتظم من خلال اتخاذ تدابير فعالة تسمح بإحراز تقدم حقيقي صوب القضاء على تلك الظاهرة الإجرامية. ولذلك السبب، تدعو كولومبيا مرة الأخرى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التدابير العملية الواردة في خطة العمل.

وفي سياق تنفيذ الاستراتيجية العالمية، تولي كولومبيا أولوية للوفاء بالالتزام بعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو الملجأ أو اللجوء للأشخاص الضالعين في أعمال إرهابية، على النحو الذي تنص عليه خطة العمل وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دراسة التدابير لمعالجة عدم الامتثال لذلك الالتزام.

وفي ذلك السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى مكافحة مصادر تمويل الإرهاب بجميع أشكاله، وتحسين مراقبة الحدود والجمارك، والقضاء بصورة فعالة على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال. وينبغي أن تشمل تدابير التعاون أيضا تفعيل الآليات التي تسمح بالتنسيق الدولي الفعال وتعزيز القدرة على جمع ومعالجة المعلومات، بغية منع الأعمال الإرهابية وتفكيك الشبكات الإرهابية والهياكل التي تدعمها.

ولا بد أيضا من بحث الروابط بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة عبر الوطنية، لا سيما الاتجار غير القانوني بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، والاختطاف والابتزاز والقتل. وبالتالي، ينبغي وضع استراتيجية دولية شاملة لتناول الروابط بين هذه الظاهرة ومظاهر إجرامية أخرى.

كما تود كولومبيا أن تشدد على أهمية مضي المجتمع الدولي قدما صوب الاعتراف بحقوق ضحايا الإرهاب وحمايتها وتعزيزها. ولئن كان العمل الدولي المشترك لمكافحة أعمال الإرهاب جار على قدم وساق، فمسألة ضحايا الإرهاب وحقوقهم لا تتوفر لها ما يكفي من آليات الدعم القانوني في الساحة الدولية.

وأخيرا، أود أن أكرر النداء الذي وجهته كولومبيا إلى الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء بغية التطبيق الكامل لمبدأ تشاطر المسؤولية عن مكافحة الإرهاب التي نشترك جميعا في تحملها. فهذا تهديد عالمي لا يحترم الحدود ويشكل خطرا على استقرار جميع الدول. وليس هناك أي حجة تبرر التقليل من مكافحة تلك الآفة.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية على تنظيم هذه الجلسة وللممثل الدائم لغواتيمالا، السفير غيرت روزنتال، على ما بذله من جهود لتيسير المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع الهام للغاية.

إن اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كان حدثا تاريخيا بالفعل. فلأول مرة، اتفقت الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ على نهج استراتيجي مشترك بشأن جميع جوانب مكافحة الإرهاب تقريبا.

واليوم، تضطلع الاستراتيجية بدور حاسم في تعزيز الأساس القانوني للتحالف من أجل مكافحة الإرهاب،

مما يكفل نهجا شاملا لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. والاستراتيجية لا تدعو إلى مقاومة جميع أعمال الإرهاب الدولي وإيديولوجيته فحسب، بل أيضا إلى القضاء على المشاكل التي تغذيه.

ونعتقد أن قيمة الاستراتيجية تكمن في تحديد التدابير المنسقة لمواجهة الإرهاب التي تُتخذ على الصعيدين الوطني والدولي. وتنطوي الاستراتيجية على إمكانات هائلة لتوطيد جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وتعزيز الطابع المتعدد الأطراف لإجراءات مكافحة الإرهاب التي تتخذها الدول.

ونرحب بتقرير الأمين العام المكرس لأنشطة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاستراتيجية. ونعتقد أن التقرير يجسد تماما أنشطة الأمم المتحدة، لا سيما الأنشطة التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال خطة عملها لتنفيذ أحكام الاستراتيجية.

ونرى أن عمل فرقة العمل ينبغي أن يتسم بقدر أكبر من الفعالية والجدوى والشفافية بالنسبة للدول الأعضاء. وينبغي إدماج فرقة العمل في الأمانة العامة، وتشكل مسألة تعزيز قدراتها إحدى الأولويات القصوى في جدول الأعمال. ولكي تنفذ فرقة العمل ولايتها، تحتاج إلى مزيد من الأموال والموظفين والموارد التقنية.

وتحدد الاستراتيجية أربعة مناهج عمل أساسية لتحقيق تنفيذها الكامل. وكلها تكتسي أهمية بالغة. ونؤمن بأن تركيز المجتمع الدولي ينبغي أن ينصب، أولا وقبل كل شيء، على منهاجي العمل الأولين، دون التقليل بأي حال من الأحوال من قيمة المنهاجين الآخرين.

وإذ نضع في الاعتبار التدابير الرامية إلى إزالة الظروف التي تسهم في توسيع نطاق الإرهاب، وأساليب منع الإرهاب والحرب عليه، إلى جانب ظروف مثل الجوع والفقر المواتية لانتشار الإرهاب، ينبغي لنا، أولا وقبل كل شيء، الكلام عن القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل الأساس المالي للإرهاب ومن ثم يجب القضاء عليه أولا. وما انفكت جمهورية كازاخستان تدعم تعزيز التعاون الوطني والإقليمي لحل مشكلة مراقبة المخدرات على الصعيد الدولي. ونعتقد أن هذا التعاون يمكن أن يصبح أحد أهم التوجهات في عمل فرقة العمل.

ونعتقد أن الفريق العامل المعني بمعالجة التطرف والتشدد اللذين يؤديان إلى الإرهاب، والفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها من بين الأفرقة العاملة التي ينبغي فيها للدول الأعضاء أن تعزز نشاطها.

واسمحوا لي أن أوافي الجمعية بمعلومات موجزة عن إجراءات مكافحة الإرهاب المتخذة في بلدي.

تتخذ الهيئات الحكومية المختصة ما يلزم من تدابير تنظيمية وعملية لرصد النشاط الإرهابي والقضاء عليه، بينما تقوم أيضا بمنع التهديد الإرهابي برمته والتقليل منه إلى الحد الأدنى. وفي الوقت الراهن، نجحنا في منع انتشار الأعمال الإرهابية. ومَكَّنت الإجراءات التي اتخذناها من تحييد نشاط تنظيمات إرهابية دولية تخضع لسيطرة تنظيم القاعدة، مثل ”جماعة مجاهدي وسط آسيا“، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحزب الديني المتطرف ”حزب التحرير“، المحظور في كازاخستان.

ويتم تعقب الأشخاص والمنظمات المرتبطة بالأنشطة الإرهابية في إطار تنفيذنا لالتزاماتنا الدولية، واستجابة لطلبات المساعدة التي نتلقاها من بلدان أخرى، بغض النظر عن مكان تنفيذ الأعمال الإرهابية.

وترمي بعض الجهود إلى وضع آلية لمكافحة الإرهاب تسمح باستخدام جميع الموارد الحكومية الممكنة بصورة

منهجية ومعقدة. والمركز المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الإرهاب الذي أنشئ في بلدي بمشاركة وكالات إنفاذ القانون، يقوم الآن بحل المسائل المتصلة بمنع الأعمال الإرهابية في إطار التعاون مع منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن كازاخستان صادقت، حتى اليوم، على ١٣ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب.

ويؤيد وفد بلدي بشدة نص مشروع القرار بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويدعو الدول إلى اعتماد مشروع القرار في جلسة اليوم. ونحن على يقين بأن التعاون البناء والناجح بين الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية سيعزز الأمن الإقليمي والدولي وسيقضي على مسألة الإرهاب الدولي في المستقبل.

السيد بفانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتنان النمسا للسفير غيرت روزنتال على ما بذله من جهود متميزة في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار المتعلق باستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

شكل اعتماد الاستراتيجية بتوافق الآراء قبل عامين حدثا تاريخيا. وهي تشكل أول إطار استراتيجي متفق عليه عالميا لمكافحة الإرهاب. غير أن نجاحها – وأعتقد أننا نتفق جميعا على هذا الأمر – يتوقف تماما على تنفيذها من خلال اتخاذ تدابير ملموسة.

كما نود، في هذه المرحلة، أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بقيادة وكيل الأمين العام روبرت أور، على عملها الهام للغاية. ونأمل أن يتم الانتهاء قريبا من عملية إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل وتزويدها بالتمويل الضروري من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وتؤيد النمسا تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فرنسا ومنسق الاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة الإرهاب بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر مداخلتي على إبراز ثلاثة مجالات اضطلعت فيها النمسا بجهود إضافية للإسهام في تنفيذ الاستراتيجية.

أولا، من الجوهري كفالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا عالميا وبطريقة كلية ومتكاملة. وبغية النهوض بالتنفيذ العالمي للاستراتيجية، نظمت النمسا في أيار/مايو الماضي، مع فرقة عمل الأمم المتحدة وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ندوة فيينا بشأن الإرهاب، التي جمعت ولأول مرة جميع أصحاب المصلحة وهم: الدول الأعضاء وفرقة العمل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني. ووصف كثيرون الندوة بأنها معلم رئيسي في جهودنا المشتركة. ونشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وقائع الندوة، وهي متوفرة في شكل مطبوع وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وهي أيضا متوفرة، بطبيعة الحال، في موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على شبكة الإنترنت.

نعتبر التنفيذ المتكامل للاستراتيجية أمرا بالغ الأهمية لنجاحها. ولذلك قدمت النمسا تبرعا بمبلغ يزيد على ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم جهود الفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ المتكامل.

ومجالنا الثاني ذو الأولوية هو بناء القدرات في جميع الدول بوصفه عنصرا أساسيا للجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. والنمسا تؤيد تأييدا قويا تطوير قدرات الدولة على تنفيذ الاستراتيجية من خلال المساعدة التقنية التي يقدمها

فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشيد إشادة خاصة بالسيد جان – بول لابورد وأن يشكره على عمله المميز. وفي الوقت نفسه، نرحب ترحيبا حارا بخلفه، الموجودة معنا، السفيرة سيسيليا روثستروم – رون ممثلة السويد.

إن النمسا أحد أكبر المتبرعين لفرع منع الإرهاب. وساعدت النمسا، بتبرعها الأولي بمبلغ مليون دولار، في إطلاق المشروع العالمي بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٧، زدنا تبرعنا لهذا المشروع بمبلغ آخر قدره ٥١٥ ٠٠٠ دولار بغية مساعدة أقل البلدان نموا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، رعت النمسا – وقد أشار إلى ذلك عدد كبير من الوفود، ونشكرهم على ذلك – حلقة عمل قانونية ناجحة للغاية للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن مكافحة الإرهاب البحري.

وما زلنا ملتزمين التزاما ثابتا بتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب الدولي. وصدَّقت النمسا على جميع الصكوك القانونية العالمية ذات الصلة ونفذَّت هذه الصكوك فضلا عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل قريبا جدا أن نكون ضمن الدول الأولى التي تصدق على الهيكل القانوني الكامل في مجال مكافحة الإرهاب وتنفذ هذا الهيكل.

وفي ما يتعلق بمكافحة إساءة استعمال شبكة الإنترنت من جانب الإرهابيين، فإننا تبادلنا أفضل ممارساتنا مع الفريق العامل المعني بمواجهة استخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية والتابع لفرقة العمل.

وأنتقل الآن إلى المجال الثالث لأنشطة النمسا. وتهدف تلك الأنشطة إلى التصدي للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ونعتقد أن تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان ومنع التطرف والتشدد هي الأنشطة التي يجب علينا جميعا أن نضطلع بها ونشجعها. والنمسا، بوصفها عضوا في شبكة الأمن الإنساني، تولي أهمية كبيرة للصلة بين الأمن والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وهي تشكل شروطا مسبقة لإحلال السلام والأمن الإنساني وبالتالي تسهم في منع التطرف والتشدد اللذين يؤديان إلى الإرهاب.

وتعمل النمسا، على الصعيد الوطني وفي تعاوننا الإنمائي الثنائي على حد سواء، على إعلاء شأن التعليم في مجال حقوق الإنسان والتثقيف في مجال بناء السلام وتعزيز التسامح بوصفها درعا واقيا من التطرف والتشدد. وأكثر من ثلث برامج ومشاريع التعاون الإنمائي النمساوية مصممة لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بغية تمكين الأشخاص من المشاركة الفعالة في وضع السياسات.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن لدى النمسا تقليدا قديما في تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان. وما برحنا فعالين بشكل خاص في تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل والمشاريع الرامية إلى منع التطرف السياسي والاجتماعي على جميع الجوانب وتعزيز القوى المعتدلة ضد المواقف المتطرفة والمتشددة. وخلال العام الأوروبي للحوار بين الثقافات (٢٠٠٨)، كثفت النمسا أنشطتها، بالتركيز على النساء والشباب ووسائط الإعلام. وتقوم النمسا، مع بعض الشركاء في الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ العديد من المشاريع التي تتصدي لظاهرة التطرف العنيف المتصل بمناطق محددة وبالبقع الساخنة مثل السجون. وترمي هذه المشاريع إلى منع التطرف والتجنيد فضلا عن بناء القدرات في مجال الإدارة والأمن والمجتمع المدني.

وبغية إحراز النجاح في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على مستوى عالمي، نحتاج إلى التضامن والشراكة والتعاون. وبغية التصدي للخطر

العالمي للإرهاب، لا بد لنا من أن نوحد قوانا جميعا – الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات ضحايا الإرهاب والقطاع الخاص. ذلك هو التحدي الحقيقي المقبل علينا.

السيد تارَّاغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الرئيس كريم والسفير روزنتال ممثل غواتيمالا، ميسر المناقشات بشأن مشروع القرار A/62/48، على الاختتام الناجح لخطوة أخرى في جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

ونرحب بمشروع القرار بوصفه خطوة إيجابية في عملية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومشروع القرار يؤكد مجددا على أهمية الاستراتيجية وأركانها الأربعة والدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة في معالجة هذه المسألة. وعلى نفس القدر من الأهمية أن مشروع القرار يبرز أهمية التعاون الدولي في منع الإرهاب ومكافحته، وفقا للقانون الدولي. كما نرحب بقرار إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بوصفها وسيلة لتعزيز التعاون والتماسك بين مختلف كيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع المسألة ولتعميق التفاعل بين الجمعية العامة وفرقة العمل.

إن الآراء التي أعربنا عنها بشأن الاستراتيجية وخطة عملها خلال الدورة غير الرسمية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي ما زالت قائمة، ولن أكررها. ومع ذلك، بينما نقر بأهمية إجراءات التنفيذ في سياق الأركان الأربعة للاستراتيجية، نود أن نؤكد على ضرورة إحراز تقدم في الركن الأول بوصفه وسيلة لتطوير إجراءات أكثر عدلا وفعالية في منع الإرهاب في الأجل الطويل.

وأود أن أبرز بعض جهود حكومة بلدي في المكافحة العالمية للإرهاب. ويشكل رفض الإرهاب مبدأ توجيهيا للعلاقات الدولية البرازيلية وهو وارد في الدستور. ويجري التصدي لمسألة ارتكاب الأعمال الإرهابية في قانوننا للاجئين، بوصفها شرطا للاستبعاد في الاعتراف بمركز اللاجئين. وفضلا عن ذلك، يعتبر تمويل الإرهاب جرم أصلي لغسل الأموال في إطار قانوننا لمكافحة غسل الأموال.

ومع أننا ما زلنا نعمل على استكمال تشريعاتنا، فقد تم إحراز تقدم معين في إنشاء تدابير لمنع تمويل الإرهاب. والبرازيل عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال والتابعة لأمريكا الجنوبية وتتولى رئاسة الفرقة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. والبرازيل طرف في جميع الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب وهي بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. كما أن بلدي طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب ويشارك بفعالية في لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وفي ما يتعلق بالتطورات الأخيرة، أود أن أتطرق، إلى الهيكلة المؤسسية لوكالة الاستخبارات البرازيلية، التي أسفرت عن تعزيز قسم مكافحة الإرهاب في الوكالة. ولم يبلغ عن وقوع أي أنشطة إرهابية على أرض البرازيل. وبالرغم من ذلك، ما زال يجري تعزيز رصد أوجه الضعف والتدابير الرامية إلى منع الأعمال الإرهابية وتمويلها.

وفي خطوة لم تكن مرتبطة ارتباطا مباشرا بمكافحة الإرهاب ولكنها أحدثت تأثيرا كبيرا على تدابيرنا للمنع، اعتمدت البرازيل جوازات سفر جديدة تستخدم أحدث التكنولوجيا، وفقا للقواعد الأمنية الدولية التي أنشأتها منظمة الطيران المدني الدولي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم عمليا إصدار جميع جوازات السفر بموجب النظام الجديد – وتتجاوز في مجموعها ١,٢ ملايين جواز سفر.

ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مما يمهد الطريق أيضا لإجراء استعراض آخر وللحصول على أحدث المعلومات في التصدي للتحديات. ولكن لا ينبغي أن يحيد بصرنا عن الحاجة إلى المضي قدما بالمفاوضات بشأن اعتماد اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي. ونرى أنه سيكون من مصلحة الجميع استكمال الصكوك القائمة وكفالة أن يتم وضع إطار قانوني دولي شامل، بينما نتصدى لخطر الإرهاب.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية غينيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. ونشكر الرئيس كريم على تنظيم هذا الاستعراض الأول الذي يجرى مرة كل سنتين لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما يشكر وفدي الأمين العام على تزويده جلستنا بتقرير مفيد ومفصل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية (A/62/898). وإضافة إلى ذلك، نشكر الميسر، سعادة السيد غيرت روزنتال، الممثل الدائم لغواتيمالا، على جهوده الحميدة في صياغة مشروع القرار بشأن الاستراتيجية.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باعتمادها بالإجماع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ألزمت أنفسها بقوة ببذل أقصى جهودها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. واليوم، وبعد عامين من ذلك الانجاز التاريخي، من واجبنا أن نعيد النظر في الاستراتيجية بغية تقييم الانجازات وتحديد أوجه القصور المحتملة والبحث عن إجراء معالجات عند الاقتضاء. ولذلك يحدونا الأمل في أن تمكننا هذه الجلسة من الاتفاق بشأن الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها على جميع الصعد المحددة في الاستراتيجية بحيث نتمكن من تحسين التنفيذ الذي قطع شوطا طويلا بالفعل، ونتمكن من منحه المزيد من الزخم.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أنه، ومنذ اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بُذل جهد كبير في تنفيذ الاستراتيجية، ويعود الفضل في ذلك بقدر كبير إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها العديد من هيئات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة وبذلتها المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، في جملة أمور، من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية ومنع نشوب الصراعات وتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

ومن ضمن الأعمال التي اضطلع بها في تلك المجالات، المبادرات التي اتخذت لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. ولما تكتسبه من أهمية خاصة في الكفاح من أجل القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، تسهم تلك المبادرات في تحسين التفاهم بين الشعوب وفي نشأة ثقافة أكبر للتسامح.

ومن البديهي أن الحوار بين الحضارات، ومكافحة التعصب، والتسامح وتعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات تأتي ضمن أكثر السبل الفعالة لتعزيز التعاون وإحراز النجاح في مكافحة الإرهاب. ولذلك السبب نرحب باعتماد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ بشأن تعزيز التنوع الثقافي، فضلا عن عقدها في مدريد، في يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمؤتمر الحوار بين الأديان الذي نُظم بمبادرة مشتركة بين صاحب الجلالة الملك عبد الله بين عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية وجلالة الملك خوان كارلوس ملك إسبانيا. وبإبقاء المثل العليا للسلام والحوار والتسامح حية سنساعد بفعالية في التصدي للتحدي المتمثل في كفالة

تهيئة عالم للأجيال الحالية والمقبلة أكثر سلاما وأكثر أمنا وخاليا من الكراهية والعنف الذي لا مبرر له.

وما زال التحدي الآخر الذي يجب علينا أن نتصدى له في مكافحة الإرهاب هو تحدي التنمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أننا بتعزيز التنمية وتهيئة الظروف المعيشية اللائقة للجميع وبمكافحة الفقر والتشرد سنتمكن من التصدي لمنابت الكراهية والعنف والتطرف التي يمكن أن تؤدي إلى الإرهاب.

إن الدور الهام الذي تضطلع به فرقة عمل التنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب – التي أنشأها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الأمين العام لكفالة تنسيق وتماسك الإجراءات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية مكافحة الإرهاب – دور يستحق أن يبرز في عدة جوانب. ولذلك السبب نؤيد بقوة مبادرة الأمين العام لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل ونشير إلى ضرورة أن تعزز بشكل إضافي، وفي ظل قيادة الأمين العام، الآليات القائمة للتعاون ولتقديم المساعدة التقنية بغية تزويد البلدان التي ترغب في المساعدة بموارد بشرية وتقنية ومالية كافية لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى تزويد فرقة العمل بميزانية مستقلة، وفقا لطرائق واضحة ومحددة بصورة جيدة، ينبغي أن يؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على الفرقة إلى زيادة الاتصال مع الدول الأعضاء، وخاصة من خلال إصدار تقارير خطية عن الأنشطة الرئيسية للفرقة ومن خلال تبادل المعلومات عن مبادئها التوجيهية.

إن تعزيز الإطار القانوني الدولي من خلال قدر أكبر من تقيد الدول بمختلف الصكوك القانونية الدولية المعنية بموضوع الإرهاب؛ وتعزيز التدابير الأمنية في المطارات والبيئات البحرية وتكثيف مكافحة تمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات كلها أعمال يمكن استخدامها معايير للقياس السليم للتقدم المحرز في منع ومكافحة الإرهاب.

غير أنه لا يمكن لأية دولة من دولنا أن تتصدى وحدها بشكل فعال لهذا التحدي على الصعيد العالمي. ولذلك هناك حاجة إلى وجود تعاون دولي أكثر ديناميكية وأكثر شمولا، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات، مع التشديد على تعزيز الآليات القائمة للتعاون وتقديم المساعدة التقنية والمالية.

وانطلاقا من هذه الروح، نرحب بعقد المؤتمر الخامس لوزراء عدل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في الرباط بالمغرب، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو، من أجل تنفيذ الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب. إن إعلان مكافحة الإرهاب ومشروع الاتفاقية المعنيين بتبادل المساعدة القضائية وتسليم المجرمين اللذين اعتمدا في ذلك الاجتماع هما أداتان لهما قيمة حقيقية للتعاون في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وبالتأكيد يمكن الاتفاق على أنه، حتى ولو كان يحق لنا أن نشيد بالتقدم الذي أحرزته مختلف كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية، يجب أن لا يغيب عن بالنا أن التنفيذ هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الدول الأعضاء. وإدراكا لهذه المسؤولية، فإن السنغال، التي هي طرف في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب تقريبا – ١٣ اتفاقية من مجموع ١٦ اتفاقية – قد قامت بزيادة تعزيز إجراءاتها لمكافحة هذه الآفة حتى تنجح بشكل أفضل في تنفيذ الاستراتيجية. ويعيد ذلك تأكيد التزام بلدي المستمر بمكافحة الإرهاب.

وأود هنا التذكير بأنه بناء على مبادرة من فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، عُقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في داكار، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وكان إعلان داكار لمكافحة الإرهاب الذي اعتُمد في ذلك الاجتماع الأساس

لاعتماد البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجزائر بشأن مكافحة ومنع الإرهاب المبرمة في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

واعتمدت السنغال أيضا سلسلة من التدابير الداخلية الرامية إلى تعزيز الآليات القانونية والمؤسسية القائمة في هذا المجال. ومثال على ذلك، فإن حكومة السنغال، التي تشارك منذ عام ٢٠٠٣ في حملة لمكافحة تمويل الإرهاب، اعتمدت القانون ٢٠٠٤-٩ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والذي يكلف بتحديد العمليات المشبوهة وفقا لقانون موحد بشأن مكافحة الإرهاب وغسل الأموال في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وبالمثل أنشئ كيان وطني للتعامل مع المعلومات المالية بموجب المرسوم ٢٠٠٤-١١٥٠ المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ من أجل جمع وتحليل نتائج هذه العمليات. وفي هذا الإطار أيضا، تم سن القانون ٢٠٠٧-١ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، والذي عدّل قانون العقوبات، والمادة ٢٧٩-٣ بشأن تعريف تمويل الإرهاب. وانخرطت السنغال أيضا في عمليتين للإصلاح التشريعي، وذلك من خلال القانونين ٢٠٠٧-١ و ٢٠٠٧-٤ المؤرخين ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، واللذين عدّلا قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

وتنص تلك القوانين على تحديد وقمع الأعمال الإرهابية ووضع إجراءات محددة للقيام بذلك. وعلى نفس المنوال، تم مؤخرا اعتماد أربعة نصوص تهدف إلى منع انتهاكات قانون العقوبات التي تُرتكب من خلال شبكة الإنترنت والمعاقبة عليها. وتلك القوانين هي القانون ٢٠٠٨-١١ بشأن الجريمة الحاسوبية، والقانون ٢٠٠٨-٨ بشأن المعاملات الإلكترونية، والقانون ٢٠٠٨-١٢ بشأن حماية البيانات الشخصية، والقانون ٢٠٠٨-١٠ بشأن مجتمع المعلومات.

ومن الواضح أن التقدم الذي تم إحرازه، وإن كان كبيرا، لا يمكن أن يحول أنظارنا عن حجم العمل الذي ينتظرنا للتغلب على الإرهاب. فإلى جانب الإدلاء ببيانات الإعراب عن التفاني فحسب، فإن التوصل إلى نتيجة إيجابية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الإرهاب يتوقف على الجهود التي نبذلها من جميع الجهات المشاركة في إطار من التعاون الصادق والديناميكي.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد أهمية احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. ولكي تكون إجراءاتنا في هذا المجال فعّالة تماما لا بد من أن تقترن باستمرار بالاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقواعد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. لذلك فإن شن حملة على تلك الآفة لا يجب أبدا أن يحول أبصارنا عن حقيقة مفادها أن حملتنا لن تنجح إلا من خلال احترام حقوق الإنسان.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤكد من جديد أن وفد بلادي يؤيد تماما البيان الذي أدلى به أمس بشأن هذا البند ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود في مداخلتي أن أضيف بعض الملاحظات الإضافية نيابة عن وفد بلادي.

لقد رحبت سلوفاكيا باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بوصفه تعبيرا واضحا على إرادة الدول الأعضاء لمكافحة آفة الإرهاب من خلال التعاون المتعدد الأطراف والجهود المشتركة.

ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن القيام بعمل متضافر من جانب جميع الأطراف الفاعلة على كل المستويات – الوطنية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية – بما في ذلك المجتمع المدني، يمكن أن يحقق نتائج ملموسة في

عملية تنفيذ الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تتخذ سلوفاكيا خطوات ومبادرات ملموسة لدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية على جميع الصُعُد. فعلى الصعيد المحلي، ركّزنا جهودنا على تعزيز قدرة الدولة على مكافحة الإرهاب ومنعه وكذلك على الوفاء بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولقد اعتمدنا جميع الصكوك القانونية الدولية الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب ونحن مستعدون لتبادل خبراتنا وممارساتنا الوطنية الجاري تنفيذها مع شركائنا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونتفق تماما مع المتكلمين السابقين على أن الأداء على المستوى الوطني أمر حاسم لتنفيذ الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، أكد وبحق الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، في بيانيهما يوم أمس، على ضرورة انضمام جميع الدول الأعضاء إلى كل الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد بالكامل ذلك النداء حيث أن النهج الشامل لجميع جوانب مكافحة الإرهاب يمكن أن يوفر الحماية الكافية والفعالة لدرء هذا الشر.

وفي هذا الصدد، نضم نحن أيضا صوتنا إليهم في دعوتهم جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها من أجل إتمام المفاوضات بشأن مشروع نص الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي خلال الدورة الثالثة والستين المقبلة للجمعية العامة.

على الصعيد الدولي، وضمن مساع أخرى، شاركت سلوفاكيا بوصفها راعية للعملية الدولية المعنية بالتعاون العالمي في مجال مكافحة الإرهاب، التي ورد ذكرها آنفا. واستنادا أيضا إلى خبرتنا في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في السنتين الماضيتين، ركزنا اهتمامنا في تلك العملية على قضايا تعاون الأمم المتحدة مع الهيئات الحكومية الدولية الفنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك على دور المجتمع المدني في مجال مكافحة الإرهاب. ويسرنا أن قيمة تلك الهيئات في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب معترف بها أيضا في مشروع القرار (A/62/L.48) المعروض علينا اليوم.

وأود أن أؤكد أن تلك الهيئات تتمتع بقدرات كامنة ومزايا نسبية فريدة من نوعها ينبغي استخدامها بشكل أفضل لتسريع عملية تنفيذ الاستراتيجية ولجعل مكافحة الإرهاب أكثر فعالية وتنسيقا على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني.

وقبل كل شيء، لا يمكن معالجة بعض القضايا في مكافحة الإرهاب بكفاءة إلا من خلال التعاون الإقليمي. ولهذا نعتقد أن مشاركة المنظمات الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية. علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في رفع مستوى الوعي وتعزيز التعاون الإقليمي لضمان تنفيذ الاستراتيجية.

أخيرا وليس آخرا، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد على ضمان أن ينال تنفيذ الاستراتيجية الاهتمام والدعم السياسيين الكافيين من بلدان المنطقة من خلال تأييد التنفيذ كمسألة ذات أولوية إقليمية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن وضع خطط عمل إقليمية لتنفيذ الاستراتيجية قد يكون طريقة جيدة لتسريع عملية التعاون وتعزيزه.

ويجب على الأمم المتحدة أن تحقق المزيد من إشراك المنظمات الإقليمية في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ومن المهم في هذا الصدد أن يكون لدى المنظمات الإقليمية محاورون فعالون في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ شتى جوانب الاستراتيجية.

لقد حدثت بالفعل بعض الاتصالات الملموسة بين مختلف المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع شتى جوانب مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، يشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في عدد من حلقات العمل الإقليمية وفي الحوار مع المنظمات الإقليمية بشأن قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب. ويجب في رأيي أن ندمج تلك الاتصالات وهذا التعاون مع الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب في نظام متماسك واحد، مع التحديد الواضح لأدوار مختلف الجهات الفاعلة والكيانات داخل فرقة العمل، وتسهيل التواصل معها وفيما بينها.

إن أنشطة التوعية الإقليمية المشتركة التي تنخرط فيها المنظمات الإقليمية وشتى الهيئات الدولية الفنية يمكن أن تساعد على تنشيط التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وتطوير التعاون الوطني المشترك بين الوكالات، الذي يتسم أيضا بأهمية بالغة. ويمكنها أيضا أن تسهل التفاعل العالمي والإقليمي بشكل أفضل بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية. وينبغي تشجيع ودعم هذه الأنشطة بقدر أكبر، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال إنشاء صندوق استئماني لتنظيم حلقات عمل إقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المناطق.

أخيرا، يجب على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي أيضا دورا هاما وأن تقدم إسهاما مفيدا في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية. ويتعين أن نجد سبلا لإشراك المجتمع المدني في عملية تعزيز تنفيذ الاستراتيجية. وتوجد بالفعل أمثلة ملموسة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب في شتى المناطق، والتي ينبغي في رأينا مضاعفة عددها بالشكل المناسب في المناطق واعتبارها مصدر إلهام لنهج أكثر انتظاما في ذلك الصدد.

في الختام، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للميسر، السيد غيرت روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا، على جهوده الدؤوبة ونهجه الاحترافي في إعداد مشروع القرار المعروض علينا. وإننا نؤيد مشروع القرار بصيغته الحالية.

السيد شين بو – نام (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بخالص التهنئة للرئيس كريم على عقد هذه الجلسات الهامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وإنني أثني على العمل الدؤوب للسفير روزنثال، الذي أدار عملية استعراض الاستراتيجية التي أدت إلى تقديم مشروع القرار (A/62/L.48) الذي ينتظر بت الجمعية العامة فيه.

تؤمن جمهورية كوريا إيمانا راسخا بأن الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ورغم التصدي الحازم من المجتمع الدولي لتلك الآفة، استمر الإرهاب في قض مضجع المجتمع الدولي. إن الإرهاب يقوض إعادة البناء وتحقيق الاستقرار في البلدان التي مزقتها الحروب. وتزايد الصلة بين الإرهاب والجريمة عبر الوطنية أمر ينذر بالخطر.

وتتشاطر جمهورية كوريا تماما هذا القلق العالمي وقد انضمت إلى المجتمع الدولي في إدانة الإرهاب، بغض النظر عن أشكاله ودوافعه. وهي ملتزمة التزاما كاملا بمنع ومكافحة هذا الوباء العنيف.

وإذا أردنا التصدي بشكل فعال للتهديدات الإرهابية، يلزم بذل جهود شاملة ومنهجية لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أساسا متينا لقيام المجتمع الدولي بأنشطة شاملة ومنهجية لمكافحة الإرهاب. إن الأركان الأربعة لهذه الاستراتيجية يعزز بعضها بعضا، ومن ثم ينبغي تنفيذها بطريقة منسقة ومتكاملة. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية

كوريا بقوة هذه الاستراتيجية والتنفيذ الكامل لأركانها الأربعة.

علاوة على ذلك يشكل تنسيق تدابير مكافحة الإرهاب وتبادل أفضل ممارسات مختلف المناطق والدول الأعضاء عنصرا هاما في الجهود المبذولة للتغلب على تهديد الإرهاب. وفي هذا الصدد، يمثل التفاعل بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء أمرا أساسيا لزيادة أثر التعاضد في التصدي للإرهاب العالمي.

لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للإرهاب. غير أن الظروف المشجعة لانتشار الإرهاب ينبغي أن تعالج على نحو سليم عند البحث عن الحلول الدائمة لهذه المشكلة. ولقد بذلت جمهورية كوريا جهودا لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب من خلال تعزيز التسامح بين الأديان وبين الثقافات. وأدت دورا نشطا في تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال حوار التعاون في آسيا، وتحالف الحضارات، واجتماع آسيا وأوروبا، على سبيل المثال لا الحصر.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تؤكد على الصلة بين التنمية ومكافحة الإرهاب. ومع أخذ هذه الصلة في الاعتبار، سعت جمهورية كوريا إلى دعم الجهود الدولية للحد من الفقر، ومكافحة الأمراض، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، كانت جمهورية كوريا بنهاية عام ٢٠٠٧ قد زادت مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠.

وتدرك جمهورية كوريا تماما الإمكانية الكبيرة لاستغلال الإرهابيين لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتحريض على الكراهية والحض على ارتكاب الأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، يشكل منع الصراعات وحلها عنصرين هامين في التصدي لخطر الإرهاب. وقد شاركت جمهورية كوريا في ١٤ عملية لحفظ السلام حتى الآن، ودعمت بثبات مبادرات الأمم المتحدة لبناء السلام.

وينبغي ضمان منع الهجمات قبل وقوعها. ويمكن للمعايير القانونية الدولية أن تكون فعّالة في تحقيق ذلك الهدف. وجمهورية كوريا طرف في ١٢ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقد وقعت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. كما تؤيد الإبرام المبكر للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

إن حرمان الإرهابيين من إمكانية الحصول على الموارد المستخدمة في تنفيذ هجماتهم أمر بالغ الأهمية لمكافحة خطر الإرهاب. ويكتسي قطع قنوات تمويل الإرهاب أهمية كبرى حيث أنه يحول دون انتقال المخططات الإرهابية إلى ما بعد المراحل الأولية.

وسنّت جمهورية كوريا قانون حظر تمويل جرائم ترويع الجمهور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تنفيذا للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، سعت جاهدة إلى تنفيذ التوصيات الـ ٤٠+٩ التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وزاد اعتماد المجتمع الدولي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبناء على ذلك، زادت أيضا إمكانية وقوع شلل اجتماعي بسبب التهديدات الإرهابية والهجمات على الفضاء السبراني. ولمعالجة هذا القلق، اتخذت جمهورية كوريا خطوات لتعزيز الأمن السبراني ودعم أنشطة بناء القدرات في شتى المحافل الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ترى جمهورية كوريا أنه ينبغي السعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بطريقة من شأنها التحسين الشامل لتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب والمواءمة بينها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وتؤكد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على أهمية بناء القدرات في جميع الدول في مكافحة الإرهاب. وجمهورية كوريا تؤيد تلك النقطة أيضاً، حيث أن جميع بلدان العالم تحتاج إلى مستوى معين من القدرة على مكافحة الإرهاب حتى يتسنى للمجتمع الدولي مكافحة المشكلة على نحو فعال.

وفي ذلك الصدد، تبذل جمهورية كوريا جهودا لمساعدة دول أخرى على بناء قدراتها عن طريق تقديم المساعدة في بناء القدرات. ووفرت جمهورية كوريا لعدد من البلدان أكثر من ٢٠ برنامجا لمكافحة الإرهاب، تغطي طائفة واسعة من المشاريع لا في مكافحة الإرهاب فحسب، وإنما أيضا مكافحة الجرائم التي يمكن أن تكون مرتبطة بهذه المسألة.

وتؤيد جمهورية كوريا الأنشطة الفعّالة التي تنطوي على تقديم المساعدة في بناء القدرات في مكافحة الإرهاب. وترى أنه يمكن الاضطلاع بتلك الأنشطة من خلال تعزيز الأمم المتحدة للتنسيق والانسجام فيما بينها. وينبغي للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن تواصل العمل على تحسين التماسك والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرة على مكافحة الإرهاب. وترى أنه يتعين على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب الإسهام في بناء قدرة شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب تكون الأمم المتحدة محورها.

وجمهورية كوريا مقتنعة بأن لا يوجد تعارض بين الجهود الفعّالة الرامية إلى مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، وإنما يعزز كل منهما الآخر. وهي تدعم دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز الإطار القانوني الدولي بتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

جمهورية كوريا دولة طرف في الصكوك القانونية الدولية الرئيسية لقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وتسعى الحكومة جاهدة إلى كفالة أن تتماشى مختلف تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها مع واجباتها بموجب الصكوك القانونية الدولية تلك.

ونحن لن نكون وحدنا أبدا في مكافحة الإرهاب، لأننا متحدون جميعا في إطار الهدف المتمثل في ضمان سلام المجتمع الدولي وأمنه. وجمهورية كوريا إذ تضع ذلك الهدف نصب أعينها، فإنها تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها القوي بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد النيجيري، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس كريم، ومن خلاله، للممثل الدائم لغواتيمالا، السفير غيرت روزنثال، على المشاورات المضنية الواسعة النطاق التي أجراها في الفترة التي سبقت هذا النقاش من أجل تيسير صياغة وثيقة ختامية تحظى بتوافق آراء جميع الوفود.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود الدؤوبة التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف أفرقتها العاملة، فضلا عن فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٦.

اسمحوا لي أن أؤكد مجددا إدانة نيجيريا للأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، وأيًّا كان الدافع. ونحن ننظر إلى الأعمال الإرهابية على أنها تهديد للسلام والأمن الدوليين. ونيجيريا تؤكد من جديد دعمها لتدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها الأمم المتحدة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أظهرت الجمعية العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحدتها وعزمها على مكافحة الإرهاب عن طريق اعتمادها بتوافق الآراء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتوفر الاستراتيجية فرصة طيبة لاستعراض التدابير المتخذة في الماضي، وتصحيح أوجه القصور وسد الثغرات في مجال مكافحة الإرهاب بتوفير إطار شامل لتصدٍ دولي متسق للإرهاب، تكون الأمم المتحدة في صلبه.

تعطي الاستراتيجية اهتماما ذا أولوية لمعالجة الظروف الكامنة المشجعة لانتشار الإرهاب، مثل الفقر والافتقار إلى الحكم الرشيد والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. كما تشدد الاستراتيجية على ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كشرط لا غنى عنه للنجاح في مكافحة الإرهاب. ونيجيريا تؤكد من جديد التزامها بمكافحه الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والصكوك العالمية المتعلقة بالإرهاب.

وترى نيجيريا أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تظل إنجازا سياسيا كبيرا ينبغي تحسينه والبناء عليه. وتوفر هذه الجلسات فرصة لبحث التقدم المحرز في تنفيذها والنظر في استكمالها حتى تواكب التغيرات التي حدثت منذ اعتمادها. ولذلك، نعتزم مشاطرة الوفود الأخرى الجهود والخبرات التي اكتسبناها والتحديات التي واجهناها في عملية تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

وتشمل بعض التدابير التي اعتمدت في إطار جهود نيجيريا الرامية إلى تنفيذ الأركان الأربعة للاستراتيجية العالمية في مجال مكافحة الإرهاب دعمها المستمر لقدرة الأمم المتحدة وتعزيزها في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، مع مراعاة أن الاستراتيجية العالمية تدرك أن الحل السلمي للصراعات التي لم تُحل يسهم في تعزيز الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

وفي العامين الماضيين التزمنا بتخصيص مزيد من القوات والموارد المالية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، سعيا إلى تحقيق السلام في إقليم دارفور في ذلك البلد. وساندنا مساندة فعالة العمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، لا سيما في غينيا - بيساو. ودعمت نيجيريا أيضا العمل الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز العدالة والنزاهة وسيادة القانون، وخصوصا في مجتمعات ما بعد الصراع في أفريقيا.

نيجيريا مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان. وبالتالي، يصبح الترويج للتسامح، بما في ذلك التسامح الديني، أحد الأهداف الأساسية والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة المنصوص عليها في الفصل الثاني من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩. وفي ذلك الصدد، تلتمس الحكومة الاتحادية الدعم من وسائل الإعلام والبرامج الهادفة من أجل تعزيز التسامح الديني والحوار بين جميع الأديان والقوميات الطائفية بقصد الحيلولة دون تشويه صورة القيم الدينية والمعتقدات والثقافات. وعادة ما ينفذ ذلك النهج من خلال اللقاءات المتواصلة بين هيئات الأديان المختلفة وداخل الدين الواحد، وتنظيم الحلقات الدراسية الدورية بشأن قضايا الساعة والتطورات التي يمكن أن تؤدي إلى التعصب والانقسام والعنف والإرهاب.

إن التحريض على ارتكاب الجرائم المتصلة بالإرهاب مخالف للقانون في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، لا توفر نيجيريا ملاذا آمنا للإرهابيين ولا لمن يحرضون الآخرين على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو غيرها من الأعمال الإجرامية. فهؤلاء الأفراد محظور عليهم الدخول إلى نيجيريا في

المقام الأول عن طريق تبادل المعلومات وتشاطرها مع بلدان أخرى.

وصادقت نيجيريا على تسعة من الصكوك العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، التي تمت المصادقة عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، علما بأن الصكوك المتبقية تمر بمراحل مختلفة من عملية المصادقة.

ومشروع قانون منع الإرهاب معروض على الجمعية الوطنية. ويركز مشروع القانون على جميع المسائل الأوسع نطاقا التي يعالجها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما فيها أحكام محددة تتعلق بتجميد الأرصدة والممتلكات ذات الصلة بالإرهاب ومصادرتها وإعادتها إلى الوطن. كما يعالج المسائل الرئيسية التي تتناولها بعض الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب التي لم تصادق عليها نيجيريا بعد. وقامت الحكومة مؤخرا بمحاكمة من يشتبه في كونهم إرهابيين حتى يصبحوا بمثابة رادع للآخرين ومن أجل تثبيط التخطيط لأنشطة إرهابية في البلد أو التحريض عليها أو تيسيرها والاشتراك في تمويلها أو التشجيع عليها أو التغاضي عنها.

وقد أنشئ مركز التنسيق الوطني لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ وافتتح في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويتألف المركز من الوكالات والإدارات الحكومية المناطة بها مكافحة الإرهاب وتنسيق السياسات والأنشطة التنفيذية لتلك الوكالات. كما أنشأ المركز آلية داخلية للتعاون والتنسيق المتسمين بالفعالية والكفاءة، فيسر بذلك تبادل المعلومات الاستخبارية ونشر المعلومات.

والبرنامج المعزز لصياغة الإدراك واجتثاث التطرف هو أحد التدابير الوقائية التي تتخذها وكالات إنفاذ القانون والتي ثبت أنها فعالة جدا. ويستخدم هذا البرنامج وسائل الإعلام والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية لمعالجة المسائل المتعلقة بإذكاء نزعة التطرف لدى شبابنا وأخطار الغلو. كما وضعت برامج لمكافحة التطرف تهدف إلى معالجة العوامل التي تؤدي إلى التعصب الديني والتطرف والإرهاب. وأنشئ الفريق العامل المعني بالفضاء الحاسوبي النيجيري عام ٢٠٠٦ لحماية الأمن والهياكل الأساسية الحيوية من الإرهاب الإلكتروني وغيره من الجرائم الإلكترونية.

وبمعزل عن التدابير الصارمة التي اتخذناها لمكافحة الإرهاب، ما زلنا نواجه عددا من التحديات. وفي محاولة للتصدي لها على نحو فعال، ما فتئنا نتلقى المساعدة التقنية من فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب. كما طلبت نيجيريا أن تكون أحد المستفيدين من المساعدة التقنية المتكاملة التي تعكف على تنسيقها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

وتدعو الاستراتيجية الدول الأعضاء إلى تشجيع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على توسيع نطاق التعاون والمساعدة في المجالات التي تعتبر أكثر ليونة وأطول أمدا في مكافحة الإرهاب – لا سيما في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد – من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويساور نيجيريا القلق حيال إمكانية أن تتعرض للخطر الهيئات ذات السمعة الجيدة التي تم بناؤها على مر السنين، والتي يرتبط بها الناس والتي لا صلة تُذكر لأنشطتها بمكافحة الإرهاب. ولئن كنا ندرك أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه كيانات الأمم المتحدة تلك في مكافحة الإرهاب، فيجب على هذه الجمعية أن تفكر مليا ببعض الألغاز. هل نريد أن نربط كيانات الأمم المتحدة تلك وخدماتها بمكافحه الإرهاب؟ وما نوع الدور الذي ينبغي لها أن تؤديه في مكافحة الإرهاب؟ وماذا ينبغي

أن يكون مدى مشاركتها في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب؟

وترحب الاستراتيجية بإضفاء الأمين العام طابعا مؤسسيا على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل ضمان التنسيق والترابط الشاملين في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد نيجيريا تلك الخطوة، وترى أنه يجب أن توفر لفرقة العمل الموارد الأكيدة التي يمكن التنبؤ بها لكي تمكنها من تحسين التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالاستراتيجية. ومن ذلك المنطلق، تؤكد نيجيريا على ضرورة تخصيص موارد كافية من الميزانية العادية لضمان فعالية فرقة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها الطوعية لتعزيز أنشطة المساعدة التقنية.

وإذا أُريد لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق أقصى قدر من الإسهام في تنفيذ الاستراتيجية، فيتعين تطوير جهد مستدام ومنسق داخل الأمم المتحدة يعمل بفعالية وكفاءة أكبر مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي ذلك الصدد، ترى نيجيريا أنه ينبغي وضع آلية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم التوجيه لأعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وذلك سيكفل أيضا تولي الدول الأعضاء زمام أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونحن إذ ندعو إلى قيام فرقة العمل بتنسيق أفضل للأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب، نلاحظ وجود فجوة مؤسسية في الرد العالمي على الإرهاب. فلا يوجد منتدى يمكن أن يُجرى فيه حوار بين البلدان من مختلف المناطق بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب تتجاوز النطاق الضيق لمجالي الأمن وإنفاذ القانون. ونحن نرى أن الحوار الذي يشمل مختلف المناطق يجب أن يكون مكملا للجهود التي تبذلها فرقة العمل في بحثنا عن استراتيجيات فعالة للتصدي للتطرف المتنامي والغلو اللذين يحولان الشباب إلى إرهابيين. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي منتدى يمكن أن يتجمع فيه خبراء مكافحة الإرهاب من مختلف العواصم لتبادل الخبرات والمعلومات والمصادر المفتوحة وبناء الثقة فيما بينهم. ويتعين وجود هيئة عالمية لمكافحة الإرهاب تسد تلك الثغرات في القدرات وقلة التعاون على الصعيد الدولي، وقد ترغب الجمعية في دراسة هذه الفكرة.

الحرب ضد الإرهاب بالنسبة لنا في نيجيريا ترتكز بقوة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والالتزام بتنفيذ أحكام الصكوك العالمية المتعلقة بالإرهاب. وينبغي لنا جميعا أن نتمسك بتلك المعايير العالية.

ومن المحتم بنفس القدر لهذه الهيئة العالمية، الأمم المتحدة، أن تضمن امتثال مؤسساتها العاملة في مجال مكافحة الإرهاب للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان. ومن أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتأثيرها في ذلك المجال، قد يكون من الضروري إشراك خبرات في مجال حقوق الإنسان في جميع الزيارات الميدانية التي تقوم بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وإدراجها في الدورات التدريبية التي يعقدها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما نقترح إجراء عملية تبادل للموظفين لفترات قصيرة بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وتلك المعنية بمكافحة الإرهاب، وزيادة تركيز المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان، بما في ذلك سرد الحقوق التي لا يجوز الانتقاص منها في مكافحة الإرهاب.

في الختام، يرتبط نجاح جهودنا في مكافحة الإرهاب بقدرتنا على النجاح في معالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره. وبينما ترى بعض الوفود أن معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب ينبغي أن تكون محور الجهود الرامية إلى القضاء عليه، يركز البعض الآخر على مسائل الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبين هذين الموقفين ينبغي أن نجد سبل تعزيز الروابط بين الاستراتيجية ومبادرتي الأمم المتحدة الرئيسيتين الكامنتين في قلب الجهود الرامية إلى معالجة الظروف المشجعة على انتشار الإرهاب: الأهداف الإنمائية للألفية وتحالف الحضارات. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية العالمية تشير بوضوح إلى الجانبين كليهما، فهي لا توفر توجيها عن علاقة أحدهما بالآخر من حيث تنفيذ الاستراتيجية العالمية من الناحية العملية. وينبغي لإحدى أهم نتائج هذا الاجتماع توفير ذلك التوجيه المفقود.

السيد سلابنيتشر (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي، أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس كيريمون على تنظيم وترؤس جلسة اليوم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى السفير غيرت روزنثال بوصفه الميسر للإعداد لمشروع القرار (A/62/L.48) الذي نؤيده تماما ومراعاة للوقت سوف أختصر بياني وسيجري توزيع النسخة الكاملة منه على الوفود.

إن سلوفينيا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي الذي أدلى ممثله ببيان يوم أمس ونؤيده ذلك البيان كل التأييد، أود أن أتطرق إلى نقطتين من منظور وطني ولعرض الأنشطة الوطنية التي تستهدف تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتدين سلوفينيا بشدة الإرهاب، ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للإرهاب. وتعرب سلوفينيا عن تضامنها مع جميع البلدان التي كانت ضحية الهجمات الإرهابية ومع ضحايا الإرهاب. وفي هذا السياق نرحب بالندوة التي ستعقد في الأسبوع المقبل في نيويورك تحت رعاية الأمين العام.

إن الاستراتيجية التي اعتمدت بالإجماع قبل عامين تمثل إطار عمل نعمل ونتعاون فيه. فهي وثيقة لا تؤخذ بمفردها، بل ينبغي قراءتها بالاقتران مع التزامات إطار عمل الأمم المتحدة، وأيضا من خلال التقارير التي تقدم بصورة منتظمة إلى هيئات مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

وندرك جميعا أن تنفيذ الاستراتيجية عملية تتم في الأجل الطويل وينبغي استعراضها بصورة منتظمة، فلا توجد حلول سريعة لمواجهة شر الإرهاب. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ونعرب عن امتناننا لفرقة العمل المعنية بتنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب على عملها وعلى ما تقدمه إلى الدول الأعضاء والنتائج التي تحققت نحو مزيد من التماسك والتنسيق لأنشطة مكافحة الإرهاب في منظومة الأمم المتحدة. ونفهم أن القدرات الحالية لفرقة العمل محدودة. ولذلك نهيب بالأمين العام الانتهاء من إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل.

واسمحوا لي أن أعرض بعض الأنشطة الوطنية المحددة تأييدا لتنفيذ الاستراتيجية. وسلوفينيا طرف في اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي أيار/مايو اعتمدت تعديلات على مجموعة قوانين العقوبات لتجريم أعمال الإرهاب النووي مما سيمكّننا من التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي قبل نهاية هذا العام.

وفي إطار الركن الأول لخطة العمل أجرينا في أيار/مايو أيضا تعديلات على مجموعة قوانين العقوبات لدينا بتعريف التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب وكذلك

التجنيد والتدريب لأغراض الإرهاب بوصفها جرائم جنائية. وهذا سيمكّن المجلس من التصديق على اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع الإرهاب والمبرمة في أيار/مايو ٢٠٠٦ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)

إن منع الإرهاب عن طريق تعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية والتسامح والتعليم والازدهار الاقتصادي هي الوسائل المناسبة للمضي قدما في هذا الشأن. وهذا مهم من منظور مكافحة مسألة التطرف والتجنيد والتصدي للظروف المفضية إلى تفشي الإرهاب.

وفي ذلك الصدد أود أن أشير إلى دور الحوار الفكري. وهنا نعرب عن سعادتنا إذ أن الوعي بأهمية هذا الحوار قد ارتقى إلى المستوى العالمي وأنه يحظى بتأييد سياسي متنامي يشمل سياسات فرادى البلدان والهياكل الإقليمية، وعلى الصعيد العالمي شمل مبادرة تحالف الحضارات.

وفي حزيران/يونيه تم تدشين جامعة أوروبا – البحر المتوسط واختيرت بيران، سلوفينيا مقرا لها. ومن الجدير بالذكر أنها كانت فكرة سلوفانية حظيت بتأييد الشركاء في أوروبا وفي منطقة البحر المتوسط. وبوسع الجامعة أن تسهم في التفاهم بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي. ومن خلال شبكة من التعاون مع المؤسسات الشريكة والجامعات القائمة في منطقة أوروبا والبحر المتوسط سوف تطور الجامعة برامج الدراسات العليا وبرامج الأبحاث.

وفي إطار الركن الثاني والثالث من خطة العمل، نحن أطراف في اتفاقات ثنائية وتعاون إقليمي. وحتى الآن قامت سلوفينيا بإبرام اتفاقات ثنائية مع ٢٠ دولة بشأن التعاون بين الحكومات والسلطات الشرطية لقمع الجريمة، بما في ذلك الكفاح ضد الإرهاب.

إن سلوفينيا إذ تدرك أهمية التعاون الإقليمي وفيما بين الأقاليم، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وقّعت في عام ٢٠٠٧ اتفاقية بروم بشأن زيادة التعاون عبر الحدود، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. ومن ذلك المنطلق أيضا، نظمت الشرطة السلوفانية اجتماعا لضباط الشرطة من غربي البلقان والمعنيين بالتحقيق في الجرائم الإرهابية على الصعيد الوطني. فالتعاون الشرطي في مجال الأعمال الإرهابية وأنشطة مكافحة الإرهاب في المنطقة هام جدا.

وفي صيف عام ٢٠٠٧، اعتمدت سلوفينيا قانونا جديدا لمنع غسل الأموال والتمويل الإرهابي. واستنادا إلى ذلك القانون اعتمدت عدة قوانين تنفيذية أصبحت سارية المفعول من ذلك الحين لتنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

وفي إطار الركن الأخير من خطة العمل نواجه تحديا مستمرا في كيفية إحداث توازن بين الأمن وحقوق الإنسان بغية عدم الانتقاص من معايير حقوق الإنسان. ونقدر عاليا عمل السيد شينين، المقرر الخاص لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات السياسية، بينما نكافح الإرهاب.

إن الكفاح ضد الإرهاب يترك آثارا عديدة ليس على الحقوق المدنية السياسية والمدنية، بل أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والآلية الجديدة التي أنشئت والمتمثلة في الاستعراض الدولي توفر فرصة جديدة للتطرق للقضايا المثيرة للقلق بطريقة كفؤة. وينبغي أن تصبح وسيلة فعالة لتنفيذ نتائج وتوصيات الخبير المستقل.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتشديد على أنه لا ينبغي أن تكون هناك معضلة. فإن تدابير مكافحة الإرهاب الفعالة لا تتعارض ولا يجب أن تتعارض مع حماية حقوق الإنسان بل هي أهداف تكميلية يعزز بعضها البعض الآخر بصورة مشتركة. كذلك فإن ما يوحدها في إجراءاتها

في مكافحة الإرهاب هي قيمنا واحترام معايير حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إيذانا بقيام الجمعية العامة، الهيئة الديمقراطية لمنظومة الأمم المتحدة وذات أكبر سلطة، بوضع معلم على الطريق في معالجة هذه المسألة المعقدة للغاية. وتمثل أيضا اتفاقا سياسيا على أعلى مستوى في تناول ظاهرة الإرهاب التي تنال من كرامة الإنسان وكل مجتمعاتنا من دون استثناء.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما، ولكن أهوال الإرهاب لا تزال مستمرة. إذ أن التشدد من كل ضرب يلتقي مع عناصر مختلفة لإدامة الأعمال الإرهابية، والاحتلال، والصراع على الطاقة والموارد الطبيعية، والفقر والقمع السياسي والجريمة والاتجار بالمخدرات. وإضفاء الطابع العسكري على الكفاح ضد الإرهاب يؤدي إلى مزيد من الأعمال الإرهابية. ويجب التعامل مع الإرهاب بوصفه عملا إجراميا تجب المعاقبة عليه وفقا للقانون الدولي والوطني مع توفر أكبر درجة من احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

عند تنفيذ هذه الاستراتيجية من المهم للغاية توفير الموارد والأدوات اللازمة للدول والتي يجب أن تسخر للعمل جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. وينبغي أن يتوفر للبلدان النامية بصورة خاصة قدر أكبر من الموارد إذا ما أرادت الإبقاء على نظم إدارية وعدلية وقوات شرطة تتمتع بدرجة من الكفاءة من حيث الموارد البشرية والهيكل. ويجب أن تتوفر لها أيضا الموارد لتنفيذ تلك القوانين، وهذا يتطلب قضاة ومدعيين عامين ومدهم بالطاقة والوسائل. وهكذا فإن التعاون الدولي والمساعدة التقنية يجب أن ينصبا على تلك الجوانب والآليات القانونية لتسليم المجرمين.

وبوسع فرقة العمل أن تقوم بدور في النظام الدولي للتنسيق بفعالية بين الوكالات والهيئات الدولية والإقليمية. إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عملت على ترشيد خطة عملها ويجب أن تستمر في تحسين دورها. فلا بد من إقامة روابط وثيقة بين فرقة العمل ولجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب. وهنا أشير إلى لجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن الأرجنتين لديها تجربة مباشرة مع الإرهاب. ونحن مصممون بحزم على المثابرة في منع ومكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي. وقد صادقنا على اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة المعنية بمكافحة الإرهاب، وعلى الصعيد الداخلي اتخذنا تدابير نصت عليها تلك الصكوك الدولية، منها على سبيل المثال تعديل مجموعة قوانين العقوبات لدينا في إطار القانون ٢٦-٢٦٨ الذي اعُتمد في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لمعاقبة الجمعيات الإرهابية غير الشرعية وتمويل الإرهاب؛ وخطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني بموجب المرسوم ٢٠٠٧/١٢٢٥ الذي اعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ونحن بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع إعمال الإرهاب النووي.

وعلى الرغم من أن تنفيذ الاستراتيجية بالتحديد عمل وطني يتعين على الدول اتخاذه، نعتقد أن من الضروري تأكيد توفر الحس بالمسؤولية المؤسسية لدى الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة أيضا للمساهمة بفعالية في القضاء على الإرهاب الدولي.

إن مجلس الأمن يجب أن يضع نصب عينيه حل مسألة الشرق الأوسط المعقدة والتي طال أمدها، حلا أبديا،

حيث إنها تستخدم كخلفية لأعمال سائر المجموعات الإرهابية. وجدير بالجهاز الرئيسي المعني بضمان السلم والأمن الدوليين أن يكرس جميع جهوده لمعالجة أعظم موارد الإرهاب الدولي.

إن الجمعية العامة من جانبها يجب أن تحقق في النهاية توافق آراء في اللجنة السادسة لاعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن مكافحة الإرهاب. ولا توجد حجة قانونية لعدم اعتماد النص الحالي لمشروع القرار والمقترحات التوفيقية الأخيرة. والمواقف التي لا تزال تتمسك بها مجموعة من الدول مشمولة بقواعد القانون الدولي الإنساني الحالي. وبرغم أن النظام الشامل والإلزامي المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتشريعات الوطنية في معظم البلدان تعتبر الإرهاب جريمة، يصبح مما لا شك فيه أن الاتفاقية الشاملة لازمة لتحسين الحالة الراهنة مما يبدد الشكوك المتعلقة بالأعمال الإرهابية والبلدان أو المجموعات التي توفر الحماية والملاذ للمجموعات الإرهابية.

وأخيرا أود أن أهنئ الرئيس، وأيضا سفير غواتيمالا، غيرت روزنثال على عمله الرائع بوصفه الميسر لمشروع القرار الذي سيعتمد في نهاية هذه الدورة.

السيد كاستيون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة وأن أشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/62/898)، وأشكر السفير غيرت روزنثال بوصفه الميسر للتفاوض في المشاورات الرسمية بشأن مشروع القرار (A/62/L.48) الذي ستعتمده الجمعية العامة.

إن الأسس التي أرستها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قد اعتُمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨). واعتمد المجتمع الدولي تدابير محددة لمكافحة هذه الآفة بطريقة منسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتعلق الاستراتيجية أهمية كبيرة على احترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وترحب نيكاراغوا بالاستراتيجية التي توفر ردا عالميا على مشكلة عالمية. وينبغي أن يحظى تنفيذها بأولوية لدى جميع الدول.

وتدين نيكاراغوا بشدة وبصورة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن حوافزه أو مرتكبيه، بما في ذلك إرهاب الدولة. وبالنظر إلى أن آثاره تتجاوز الحدود الوطنية فإننا مصممون بشدة على التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي لمنع هذا الشر والقضاء عليه.

إن الأعمال الإرهابية تمثل أوضح انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ولا يمكن تبريرها بأي شكل كان. فالإرهاب يؤثر تأثيرا مباشرا على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية للناس، فهو هجوم على الديمقراطية وحكم القانون والقيم والمبادئ والأهداف المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وغير ذلك من الهيئات الدولية.

إن الإرهاب يزعزع استقرار الدول ويقوض المجتمع المدني ويهدد السلم والأمن الدوليين. وتعارض نيكاراغوا أي محاولة لربط الإرهاب بدين أو حضارة أو ثقافة أو نظام قيم أو مجموعة إثنية. ويعتقد وفدي أنه يتعين علينا تناول الأسباب الجذرية للإرهاب. وفي هذا الصدد علينا استئصال العناصر الكثيرة التي تغذي الإرهاب ابتداء من القضاء على الفقر والجوع والعنصرية والصراعات التي لم تُحل بعد وازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي.

ونعتقد أيضا أنه لا بد لنا من أن نميز تمييزا واضحا بين الأعمال الإرهابية والكفاح المشروع للشعوب في تقرير المصير. وبصورة مماثلة ندعو بقوة إلى اختتام المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة، ومن المناسب أن ننظر في عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لتوفير الفرصة لمعالجة أوجه القصور القائمة والاتفاق على تعريف للإرهاب حيث من الواضح أن ذلك يسرِّع في إبرام الاتفاقية.

إن الأساس التشريعي لمكافحة الإرهاب يجب أن يعزز ويقوي تأييد الاتفاقيات الدولية في ذلك المجال. ونيكاراغوا طرف في ١١ من الـ ١٣ اتفاقية لمكافحة الإرهاب ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة وطرف في اتفاقيتين لمكافحة الإرهاب في منظومة الأمريكيتين.

وفي مجموعة قوانين العقوبات الجديدة في نيكاراغوا التي بدأ سريان مفعولها في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ نعمل على تصنيف جرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب وأخذ الرهائن والتحريض والتخطيط والتآمر لارتكاب الأعمال الإرهابية وأنشأت نيكاراغوا لجنة وطنية لتنفيذ خطة أمريكا الوسطى للتعاون الشامل من أجل منع ومكافحة الإرهاب وما يرتبط به من أنشطة، واتخذت مجموعة من التدابير امتثالا للخطة.

وتعمل نيكاراغوا من خلال أجهزتها الاستخباراتية على إبرام اتفاقات للتعاون مع نظيراتها في البلدان الأخرى التي تحتفظ معها بشبكة لتبادل المعلومات والتعاون بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة. وتملك مديرية الهجرة والزوار الأجانب في بلدي قاعدة بيانات إلكترونية يجري استكمالها بالمعلومات التي تزودها بها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وذلك امتثالا للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن القيود على دخول الأشخاص الذين يعتبرون إرهابيين أو الذين ينتمون إلى كيانات مرتبطة بالطالبان أو القاعدة إلى البلد.

ونود أن نشدد على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الجمعية العامة في مكافحة الإرهاب بوصفها هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتمتع بعضوية عالمية. وسيشكل اعتمادها اليوم بتوافق الآراء لمشروع القرار A/62/L.48، المتعلق باستعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، دليلا على وحدة المجتمع الدولي في نضاله ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

السيد أونيشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): لدينا اليوم فرصة فريدة لكي نستعرض الجوانب المتعددة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتيح هذا المنتدى أيضا فرصة لمواصلة تعزيز التعاون الدولي في تنفيذ هذه الوثيقة العالمية والتصدي للمسائل المعلقة ذات الصلة. وهناك عدة دروس يمكن استقاؤها من هذا النظر المكثف في الآراء والأفكار.

لدينا اقتناع بأن الجمعية العامة، باعتمادها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أسهمت إسهاما عمليا في مكافحته بشكل منسق على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ويرى وفدي أنه علاوة على الجانب المباشر المتمثل في مكافحة الإرهاب، ينبغي لجميع البلدان أيضا أن تجد السبل لحسم أسبابه الجذرية. وتسهل الإشارة من بين تلك الأسباب إلى الفقر المدقع والنظام الاجتماعي الظالم وانتهاكات حقوق الإنسان. وتعتبر الصراعات الإقليمية أيضا مصادر توفر الأدوات المناسبة للقيام بأعمال الإرهاب وللعمليات التي تقوم بها المنظمات الإرهابية.

لقد انضم بلدي إلى تحالف مكافحة الإرهاب لدى إنشائه وساهم في أنشطته مساهمة كبيرة. ومن وقت مبكر يرجع إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أنشئ مركز مكافحة الإرهاب التابع للمخابرات الأوكرانية بموجب

مرسوم جمهوري، وتتمثل مسؤوليته الرئيسية في التنسيق بين جهود السلطات التنفيذية في منع الأعمال الإرهابية وحظر ارتكابها ضد المسؤولين الحكوميين والمرافق ذات الأهمية البالغة للرفاه العام وبخاصة منشآت المواد الخطرة التي يمكن أن تهدد حياة الأفراد وصحتهم.

واليوم تنفذ أوكرانيا تنفيذا كاملا جميع التدابير المتفق عليها والمحددة في الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب ومنعه. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت أوكرانيا البرنامج المعني بتدابير مكافحة الإرهاب للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ من أجل وضع التدابير الوقائية، والنهوض بحماية الأفراد والمحافظة على صحتهم، وتعزيز الأمن المدني، وتحسين الحماية للمواقع ذات الأهمية الخاصة، ولمنع أي مظهر للإرهاب في بلدنا.

ويستند موقفنا من موضوع الإرهاب الدولي إلى مبدأ أخلاقي: الإدانة القطعية لجميع أفعال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما كانت وأيا كان مرتكبها ومهما كان السبب المساق لارتكابها. وبالتالي، فإن نظام أوكرانيا القانوني يمكّنها من منع ارتكاب الإرهاب ومن المحاكمة عليه وقمعه ومعاقبة كل من يرتكبه أو تكون له صلة بأعمال إرهابية. وعلى سبيل المثال، لا تكتفي المادة ٢٥٨ الخاصة بالفعل الإرهابي في القانون الجنائي لأوكرانيا، بتحديد المسؤولية عن الارتكاب المباشر للعمل الإرهابي أو التحضير لمثل هذا العمل فحسب، بل تمتد أيضا إلى تقديم المساعدة التنظيمية أو المادية أو غيرها من أشكال المساعدة للأنشطة التي تقوم بها المنظمة الإرهابية.

وقد استحدثت أجهزتنا الخاصة تدابير احتياطية للحيلولة دون استخدام المنظمات الإرهابية للجزء الأوكراني من الإنترنت بغرض نشر الدعاية وذلك بوضعها قائمة بالسمات التي يشير وجودها أو عدمه إلى استخدام قنوات الإنترنت للأغراض غير القانونية، وبإنشائها آليات قانونية للتمكين من القيام بعمليات التفتيش المناسبة.

ويرى وفدي أن تنفيذ المبادئ والمعايير المستمدة من مختلف أفرع القانون الدولي يتيح أداة قوية في منع ارتكاب الأفعال الإرهابية والمعاقبة عليها. ولهذا السبب، قام البرلمان الأوكراني خلال السنوات الخمس الماضية بالتصديق على جميع المعاهدات الدولية الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب.

ولا يمكن لأي استراتيجية أن تكون فعالة في مكافحة الإرهاب ما لم تستند إلى التعاون والتنسيق الدوليين. وعلى أساس من الاستراتيجية وقرارات مجلس الأمن تنظر حكومة أوكرانيا في الاضطلاع بأشكال مختلفة من المشاركة في الترتيبات الأوروبية وغيرها من الترتيبات الدولية لمكافحة الإرهاب ولتنمية التعاون مع أجهزة إنفاذ القوانين والأجهزة الخاصة في البلدان الأخرى.

وفي إطار التعاون الدولي بموجب المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تدخل فيها أوكرانيا، يجري تكثيف العمل على تبادل المعلومات المرتبطة بمنع الإرهاب بالاشتراك مع أجهزة إنفاذ القوانين الأجنبية والأجهزة الخاصة والمنظمات الدولية التي تعمل من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، بهدف منع دخول الأفراد المتورطين في أنشطة المنظمات الدولية الإرهابية والمتطرفة دينيا إلى الأراضي الأوكرانية. وفي هذا الصدد، قامت دائرة الأمن في أوكرانيا في عام ٢٠٠٨ بتنظيم وإدارة اجتماعات عمل مع ممثلين عن الأجهزة الخاصة وأجهزة إنفاذ القانون في ١٢ بلدا. كما أبرمت أوكرانيا ما يزيد على ٨٨ بروتوكولا و ٧٥ اتفاقا مشتركا بين الإدارات يتركز فيها الاهتمام على سبيل الأولوية على المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي.

وتواصل أوكرانيا بوصفها عضوا عاملا في منظمة جوام للديمقراطية والتنمية الاقتصادية بالاشتراك مع أعضاء

هذه المنظمة الإقليمية الآخرين تنفيذ مشروعين في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، هما المشروع المتعلق بإنشاء المركز الافتراضي لمجموعة جوام لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وأنماط الجريمة الخطيرة الأخرى، والمشروع المتعلق بإنشاء نظام إدارة المعلومات المشترك بين الدول في مجموعة جوام. وسيعمل المركز الافتراضي لمجموعة جوام بمثابة مركز تنسيق للاتصالات على شبكة الإنترنت، ولتحليل وتبادل المعلومات التنفيذية المتعلقة بأنشطة إنفاذ القانون، فضلا عن تيسير العمليات المشتركة وتنسيق أعمال التحقيق في الجرائم الكبرى. ومركز إدارة المعلومات المشترك بين الدول هو نظام لحفظ نسخ احتياطية من المعلومات وتقديم الدعم يتيح للسلطات ذات الصلة في بلداننا تبادل البيانات وسائر المعلومات عن طريق قنوات اتصال ساتلية محمية.

وعلى الصعيد الحكومي، نحن ندعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وخاصة بالمشاركة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وفي الخريف الماضي، نظمنا في أوكرانيا المنتدى الدولي الثالث المعني بتدابير التصدي لأعمال الإرهاب النووي، الذي حظي بمشاركة المجتمع المدني والعلماء والمنظمات غير الحكومية.

الإرهاب ليس فحسب خطرا يتهدد جميع المجتمعات، بل هو أيضا هجوم على القيم التي تحدد سمات المجتمع الدولي: سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين والثقة بين الثقافات والتسامح. وفرص نجاح جهود مكافحة الإرهاب تزداد إذا ما اضطلع بتلك الجهود على جميع الجبهات وفي جميع البلدان. ونرى أن اعتماد مشروع القرار المعني باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة سيمثل نقطة البدء في تقييم تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها كل دولة على حدة.

السيد ليفشيز (بالاو) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكركم سيدي على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة.

الفعالية في استئصال الإرهاب الدولي، كما قلنا في مناسبات عديدة، هي من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ونرى أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عنصر هام من عناصر تلك المعركة الحاسمة، ويسعدنا للغاية أن نغتنم هذه الفرصة لإبلاغكم بالتقدم الذي أحرزته بالاو في تنفيذ الاستراتيجية.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الوافي الذي يفصّل الخطوات التي يتخذها المجتمع الدولي لتنفيذ الاستراتيجية (A/62/898) وأن نشكر السفير روزنثال على جهوده الجديرة بالإعجاب لتيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار الذي نرجو أن نعتمده اليوم.

وتعرب بالاو عن ترحيبها بإعادة الجمعية العامة تأكيدها للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وبالاو، مثل كثير من البلدان الصغيرة الأخرى، ملتزمة بأداء دور نشط وإيجابي في عملية المكافحة العالمية. وإننا ندرك أن خطر الإرهاب الدولي لا يتهدد الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي فحسب، بل ندرك أنه يهدد أيضا جميع الدول، بغضّ النظر عن حجمها. وندرك علاوة على ذلك، بوصفنا دولة صغيرة معتمدة في نجاح اقتصادنا إلى حد كبير على السياحة، أن مجرد هجوم إرهابي واحد على أرضنا قد يفوق قدرة تحملنا، لأنه خليق بأن يخلف وطأة سلبية شديدة على اقتصادنا النامي.

ولتلك الأسباب تلتزم بالاو التزاما جديا بمكافحة الإرهاب. وقد برهنّا على ذلك الالتزام بانضمامنا كدولة طرف في اتفاقيات مكافحة الإرهاب الـ ١٢ التي أوصى بها الأمين العام. واستوفينا شروط الإبلاغ الخاصة بنا بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)

و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). كذلك اتخذنا خطوات للوفاء بالالتزامات المحددة في تلك القرارات، بما فيها إصدار التشريعات الرامية إلى الردع عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع حد لهما.

غير أننا نعلم أن بإمكاننا ومن واجبنا أن نفعل المزيد. ونعلم أن من الضروري لاستدامة قدرتنا على مكافحة الإرهاب أن نبني قدراتنا المحلية، ومن ثم فنحن نرحب بالمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في هذه المعركة. وتحقيقا لتلك الغاية، اشتركنا فعليا وعلى نطاق واسع مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عملية لتكوين قدرات إضافية. ولا يمكننا مع الأسف أن نقول إن المديرية كانت أهلا لتلك المهمة. فرغم أننا تبادلنا العديد من الرسائل الإلكترونية والمكالمات، بل وعقدنا الكثير من الاجتماعات، فإن النتيجة واحدة: كثير من الأقوال، ولا أفعال. وإن العجز عن الحصول على القدرات التي نلتمسها ليس بالنسبة لنا مشكلة نظرية، بل هو مشكلة حقيقية وما لم تحلّ فقد تشكل خطرا على قدرتنا على تنمية اقتصادنا بالذات.

فنظرا لمحدودية قدرتنا، نجد من الصعب للغاية أن نتخذ جميع أنواع الإجراءات التي نود اتخاذها لمكافحة الخطر الوبيل الذي يشكله الإرهاب الدولي. وأعلم أن بالاو ليست وحدها في هذا الموقف. فكثير من الدول الصغيرة لديها الرغبة في اتخاذ الإجراءات الإيجابية التي تود أن تتخذها لمكافحة الإرهاب الدولي ولكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لذلك.

قد يتفق جميع الموجودين في هذه القاعة على أنه ما دامت دولة واحدة في خطر فنحن جميعا في خطر. ويجب أن نفهم باستمرار أن الإرهابيين الذين يهاجمون المدنيين في أنحاء العالم كثيرا ما ينقلون أموالهم عن طريق القطاعات المصرفية النائية ويتدربون في أماكن نائية مثلها. والإرهاب مشكلة عالمية ويجب التعامل معها من هذا المنطلق. وما دامت بعض البلدان عاجزة عن مكافحة الإرهاب بشكل فعال، فلن يكون أي بلد في العالم بمأمن تماما من هذا السلوك المنكَر.

ولذلك نعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي تتخذ لتنمية المساعدة على بناء القدرات الفعالة في مجالات واسعة مختلفة. وتدعم بالاو جميع تلك الجهود من تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان إلى وضع استراتيجيات فعالة لمعالجة المشاكل طويلة الأجل من قبيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنهوض بحماية الأهداف غير الحصينة.

ورغم التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي، ما زال أمامه متسع للتحسين. وترى بالاو على وجه الخصوص أنه تم إغفال مسألتين هامتين. أولا، نلاحظ أن جانبا كبيرا من الاستراتيجية يشير إلى، بل يتوقف على، عمل مختلف الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة والمساعدة التي تقدمها للبلدان الساعية إلى تكوين قدرات ملائمة. غير أن الاستفادة من تلك الوكالات ليست ممكنة على الدوام بالنسبة للدول الصغيرة مثل بالاو. ومع أن خبرة الوكالات الشريكة واستعدادها لتقديم الدعم يمثلان بداية طيبة، فالعضوية ليست عالمية في تلك المنظمات. وتجد كثير من الدول الصغيرة بصفة خاصة أن الانضمام إلى تلك المنظمات متعذر عليها بسبب العبء المالي الكبير الذي يترتب على العضوية. وعلى سبيل المثال، درست بالاو إمكانية الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهي منظمة تعدّ جهودها بالغة الأهمية لمكافحة الإرهاب بشكل فعال، بل وينوه الأمين العام بتلك الجهود في تقريره. غير أننا نظرا لتكلفة عضوية الإنتربول الباهظة لا نزال عاجزين عن الحصول على ما لديها من دراية فنية وموارد. ورغم إدراكنا لضرورة اجتناب البدء من الصفر في تنمية المساعدة التقنية، نرجو أن يحيط زملاؤنا علما بالصعوبات التي تواجهها الدول

النامية الصغيرة وأن تجد طريقة لإتاحة المساعدة التقنية للجميع في هذا المجال البالغ الأهمية.

ثانيا، كما أسلفنا القول، نود الإشارة إلى أنه يلزم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور نشط لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها القانونية التي تعهدت بها. وفي الماضي، كان جانب كبير من الاهتمام الذي توجهه الأمم المتحدة لبناء القدرات يركز على تقديم المساعدة للدول في صياغة التشريعات أو الأنظمة أو في تصنيف قائمة بأفضل الممارسات في مجال معين. ورغم أن ذلك يمثل خطوة أولى ممتازة وضرورية، فهو لا يكفي لتنمية القدرات المحلية اللازمة لمكافحة الإرهاب على نحو فعال.

لا بد لنا من الاعتراف بأن أفضل التشريعات صياغة تفقد معناها ما لم تمتلك الدول ما يكفي من الموارد للعمل بصورة فعالة ومتسمة بالكفاءة على إنفاذها. وعلى سبيل المثال، في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سنّت بالاو تشريعات وأنظمة مصاحبة بقصد الامتثال لجميع المعايير الدولية السارية. غير أننا نجد أن قدرتنا على العمل في هذا المجال يعوقها بشدة عجزنا عن تمويل وحدة الاستخبارات المالية اللازمة وتزويدها بالأشخاص المؤهلين من ذوي القدرة على العمل بفعالية في هذا المجال الشديد التخصص. ومن ثم لكي يضع المجتمع الدولي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، لا بد له من إيجاد طريقة لمساعدة الدول الصغرى مثل بالاو، التي لديها الرغبة ولكن تنقصها الموارد اللازمة لاكتساب القدرة على اتخاذ عمل فعال ضد الإرهاب.

مرة ثانية، نعرب عن أملنا في أن يحيط زملاؤنا علما بالتحديات الفريدة التي تواجهها الدول النامية الصغيرة وأن يعملوا معنا على إيجاد سبيل إلى توفير المساعدة التقنية للجميع في ذلك المجال البالغ الأهمية. ويجب أن نفكر في الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك. ويتمثل أحد الاحتمالات في إنشاء صندوق استئماني يتيح للدول الصغيرة تطوير مبادرات فعالة لمكافحة الإرهاب وتسديد أجور اشتراكاتها في المنظمات الهامة التي تساعدها.

وبالرغم من أوجه القصور التي حددناها، يطمئننا ما أحرزناه، كمجتمع دولي، من تقدم خلال فترة السنتين المنقضية. ونرجو أن تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات أخرى لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، خاصة بمد يد العون للدول الصغيرة في الوفاء بالتزاماتها، وليس بالكلام فقط، بل وأهم من ذلك بالأفعال أيضا. وبالاو على استعداد للقيام بكل ما في وسعها دعما لتلك الجهود.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في إطار القرار ٢٨٨/٦٠. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير غيرت روزنثال من غواتيمالا على تيسير المشاورات غير الرسمية التي سبقت هذا الاستعراض.

ويود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يكرر تأكيد موقفنا الذي أعلناه سابقا بأن الأعمال الإرهابية ينبغي أن تدان إدانة لا لبس فيها. ونحن ثابتون على تعهدنا بدعم الحملة العالمية ضد الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وهياكلها.

وهذا الاستعراض يرمي أساسا إلى تقييم ما فعلته الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية العالمية، ويود وفد بلدي أن يغتنم الفرصة لتسليط الضوء على بعض الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا.

ولدى تطوير حكومة جنوب أفريقيا استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، كان واضحا لديها أنها ينبغي لها أن تتصدى لأعراض المشكلة فحسب، بل أيضا لأسبابها لكي نكفل عدم التكرار بقدر الإمكان. وكان هذا النهج جليا في الأسلوب الذي استخدمته دوائر الأمن وإنفاذ القانون في

جنوب أفريقيا في محاربة الإرهاب الذي كان قائما على أراضينا في منتصف التسعينات.

واستراتيجية مكافحة الإرهاب في جنوب أفريقيا مبنية أيضا على ضرورة ضمان الإجراءات القانونية السليمة. وكان هذا هو الغرض من اعتماد قانون حماية الديمقراطية الدستورية ضد الإرهاب والأنشطة ذات الصلة، المعتمد في عام ٢٠٠٤. وهذا التشريع لا يسمح لخدمات الأمن وإنفاذ القانون أن تنفذ التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب فحسب، بل يمنع الإرهابيين أيضا من اقتناء الموارد المادية والبشرية. وفضلا عن ذلك، فإن ذلك التشريع، بالإضافة إلى الدستور وشرعة الحقوق، يضمن أيضا بعض الحقوق الأساسية للمشتبه بتورطهم في الإرهاب. ولذلك، فإن جنوب أفريقيا تنفذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بما يتسق مع القانون الدولي، وحتى محاكمنا اتخذت موقفا حازما لكفالة أن تصر حكومة جنوب أفريقيا على احترام الحكومات الأخرى لحقوق الإنسان حينما تتعاون معها.

وقد دأبت حكومة جنوب أفريقيا باستمرار على تعزيز قدرة خدمات الأمن وإنفاذ القانون وسلطة الملاحقة الجنائية على التصدي للجرائم الخطيرة، بما فيها الإرهاب. وجرى تنفيذ برامج واسعة النطاق لبناء القدرات في ميادين الطب الشرعي، والتحقيقات المالية وقدرات الردود التكتيكية. إن البرامج المشتركة لخدمات الأمن وإنفاذ القانون في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية قد كفلت تطوير المهارات لجميع المشاركين ومنعت الإرهابيين والجريمة المنظمة من الحصول على الأسلحة والوصول إلى ملاذ آمن.

وفي الساحة الدولية كذلك أصبحت جنوب أفريقيا طرفا في الاتفاقيات العالمية بشأن الإرهاب، البالغ عددها ١٣ اتفاقية، واتخذت خطوات ملموسة لإدماج أحكام تلك الاتفاقيات في التشريعات الوطنية. وقد قدمت جنوب أفريقيا برهانا إضافيا على التزامها بتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عندما دعت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن لزيارة البلد خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكانت تلك فرصة لحكومة جنوب أفريقيا لتقديم شرح تفصيلي لاستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب إلى خبراء الأمم المتحدة، كما أن الزيارة كانت فرصة لتعلم أفضل الممارسات من أماكن أخرى من العالم. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن جنوب أفريقيا أول بلد من البلدان التي زارتها اللجنة الذي يوافق على أن يضم وفد لجنة مكافحة الإرهاب خبراء في ميدان حقوق الإنسان. وهذا أمر مهم نظرا لموقف حكومة جنوب أفريقيا الراسخ بأن احترام حقوق الإنسان هو الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب.

كما استضافت جنوب أفريقيا فرقة العمل المعنية بالإجراءات الخاصة بغسل الأموال، التي قامت بزيارة تفتيش ومراجعة متبادلة لتقييم تنفيذ جنوب أفريقيا لتوصيات فرقة العمل، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب. وقد ظلت جنوب أفريقيا تشارك بنشاط في مبادرات مكافحة الإرهاب للاتحاد الأفريقي. وفضلا عن ذلك، يشارك ممثلو الحكومة على مستوى رفيع في الاجتماعات الدولية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية التي تستضيفها دول أعضاء أخرى.

ولا يفوتني أن أشير إلى عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. إن الأمانة، وبخاصة السيد روبرت أور وفريقه، الذين أنجزوا على الرغم من بعض المصاعب عملا رائعا لتعزيز الاتساق ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بأنشطة مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، ما زال الكثير مما يتعين القيام به، ونود أن نشجع على المزيد من التفاعل بين أفرقة العمل التابعة لفرقة العمل والدول الأعضاء. إن القرار ٢٨٨/٦٠ ينص على إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، ولكن لم يحرز تقدم يذكر في هذا المجال منذ ذلك الوقت. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعم

الدعوة إلى قيام الأمين العام بوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ إضفاء الطابع المؤسسي، ويحدونا الأمل أن تتخذ خطوات عملية قبل بدء الاستعراض القادم للاستراتيجية.

في الختام، إن حكومة جنوب أفريقيا تعي جيدا أنه ما زال الكثير مما يتعين القيام به – على المستويين الوطني والدولي – لتحسين الاستجابة لأسباب الإرهاب ومعالجتها. وإننا نظل ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على آفة الإرهاب بطريقة شاملة وغير انتقائية. وفي ضوء ذلك، فإن حكومة جنوب أفريقيا تلتزم من جديد بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى من سبقني في شكر السيد بان كي – مون على تقريره القيم، وأشكركم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع المهم. وأتقدم بالشكر كذلك إلى السفير غيرت روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا، الذي عمل ميسرا للمناقشات التي مهدت لهذا الاجتماع. كما أُعرب عن كامل تأييدنا لما ورد في بيانات كل من باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والكويت بالنيابة عن المجموعة العربية، وغينيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

لقد كُرس هذا الاجتماع لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في إطار القرارات السابقة للجمعية العامة، ولا سيما القرار ٢٨٨/٦٠، وما ورد في تقرير الأمين العام. وحدد القرار المذكور استراتيجية مكافحة الإرهاب في أربعة أركان شملت: أولا، معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ثانيا، منع الإرهاب ومكافحته، ثالثا، بناء قدرات الدول على منع ومكافحة الإرهاب وتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الخصوص، رابعا، احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب.

إن تنفيذ مجمل هذه التدابير يبقى، دون شك، في مقدمة التزاماتنا القانونية، بل الأخلاقية والدينية. ويجب أن يكون له بكل المقاييس أولوية مطلقة في أعمالنا.

ومع تقدير بلادي للتقدم المحرز والجهود المبذولة لدعم تنفيذ كل التدابير التي حددتها الاستراتيجية، إلا أنها تعتبر أن هذه الجهود ما زالت دون الآمال والأهداف الواردة في الاستراتيجية. فما زلنا ننتظر إجراءات عملية تؤمِّن تطبيق تدابير الاستراتيجية ذات الصلة بالظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. إن إجماعنا على استبعاد مبررات الإرهاب يجب أن لا يكون على حساب التناول الموضوعي لأسبابه الجذرية. فالاحتلال، وكَيْل التهم لحضارات الشعوب وثقافاتها، والتنكر لمشروعية المقاومة، وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية وغيرها، تشكل مصادر احتقان ومنابع غزيرة لتوليد أعمال العنف والعنف المضاد. ولا تتفق مقتضيات هذه الشرعية مع مبادرات انتقائية تركز على ضحايا دون غيرهم، وأخص بالذكر في هذا الشأن الندوة المقرر عقدها في الأمم المتحدة بمبادرة من الأمانة العامة. إن التعاطف مع ضحايا الإرهاب يجب ألا يغفل ضحايا إرهاب الدولة وتجاوزات جميع مبادئ القانون الإنساني الدولي.

كما أن منع الإرهاب ومكافحته ما زال يقتضي تدابير وطنية ودولية أكثر شمولية وفعالية. وبدون الخوض في جميع التدابير المنشودة، ترى بلادي أن منع تمويل الإرهاب يتعين أن يحظى بعناية خاصة وباتخاذ تدابير أكثر شمولا وفعالية. لقد شدد الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي في إطار القرار ٤٣/٦٠، والتدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، على منع تمويل الإرهاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما عن طريق منظمات تقوم بأنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات وابتزاز الأموال، واعتماد تدابير لمنع تدفق الأموال المشتبه بأنها

لأغراض إرهابية، والتصدي لذلك التدفق. ومع ذلك، ترى بلادي أن هذه التدابير ما زالت في حاجة إلى تعزيز وتنفيذ شامل على الصعيدين الوطني والدولي بحسن نية وفعالية، وترى بأن على الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، أن تولي مزيدا من العناية خاصة لظاهرة تمويل الإرهاب، وأن تعتمد تدابير أكثر حزما، تكفل رقابة مُحكمة على حركة الأموال واستخداماتها من خلال مؤسسات مالية شفافة ملتزمة بالقضاء النهائي على هذه الظاهرة، وتمثل بذلك ركنا أساسيا لصون السلم والاستقرار الدوليين.

لا تزال الممارسات المصرفية في بعض البلدان وبعض المناطق الحرة تحتاج، في تقديرنا، إلى اهتمام دولي خاص. كما أن التدابير التي تناولتها الاستراتيجية حول منح اللجوء يجب أن تتجه إلى وضع ضوابط تكفل ممارسته في إطار الأغراض الإنسانية النبيلة التي تقرر من أجلها، بعيدا عن أية أغراض أخرى. كما أننا ما زلنا نحتاج لمزيد من الجهود الكفيلة ببناء قدرات الدول على منع ومكافحة الإرهاب، وتطبيق الالتزامات الدولية بشفافية باعتبارها خطوة هامة على طريق استئصال ظاهرة الإرهاب أعراضا وأسبابا.

لقد تبنت بلادي مختلف المواقف التي تدين الإرهاب، وانضمت إلى كل الصكوك والترتيبات الدولية والإقليمية لمكافحته. وفي إطار تلك المواقف، ستواصل بلادي دعمها لتطبيق جميع التدابير الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. كما تكرر بلادي الدعوة للانتهاء من إعداد الاتفاقية الشاملة وعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة ظاهرة الإرهاب ووضع تعريف واضح له. وتعرب بلادي عن استمرار الدعم لأية جهود تحقق أهداف المجتمع الدولي في القضاء على الإرهاب والوصول إلى عالم يعمه السلم والأمن لجميع الشعوب.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد كريم على عقد هذا الاجتماع لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أعرب عبر الرئاسة عن تقدير وفد بلدي للسفير روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا، على جهوده التي لا تكل بصفته ميسرا لمشروع القرار بشأن استعراض الاستراتيجية. فقد كانت المفاوضات بشأن مشروع القرار صعبة للغاية، ولكن صبر السفير روزنثال وتفهمه لتعقيدات المسألة كانا بلا شك عاملا مساعدا للنتيجة الختامية لمشروع القرار.

وأود أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد انقضى عامان منذ اتخاذ القرار ٦٠/٢٨٨، بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. فبعد كثير من الأخذ والرد، ودراسة أبعد المواقف اتخذنا القرار بتوافق الآراء. وقد برز من القرار عنصران جليان على الأقل.

أولا، رسمت الاستراتيجية مسار عمل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدون تقديم تعريف دقيق لمفهوم الإرهاب. وكما نعلم جميعا، وضعت المسألة على الرف مرات عديدة بسبب تضارب الآراء حول ماهية التعريف. وقد تجنب القرار المسألة من أجل أن تولد الاستراتيجية.

ثانيا، ضمت الاستراتيجية أطرافا فاعلة أخرى إلى جهود مكافحة الإرهاب. فمنذ فترة طويلة تم التسليم بالإرهاب بوصفه مسألة ذات ”اعتبارات سياسية عليا“، وارتبط بسيادة البلدان واستقلالها. ولكن الاستراتيجية نصت على وجوب استخدام الدول الأعضاء للشبكة الواسعة النطاق للمجتمعات المدنية من أجل مكافحة الإرهاب وإيجاد الحلول لتلك المشكلة العالمية.

إن اعتماد القرار لا يعني بأي حال أن الاستراتيجية ستكون جامعة وخاتمة لكل تدابير مكافحة الإرهاب. بل إن استخدام مصطلح ''وثيقة حية'' قصد منه التدليل على أن الاستراتيجية ليست منقوشة على صخر، وإنما قابلة للاستعراض والتحديث حسب الاقتضاء. وفي هذا العام، يجري رفع الاستراتيجية من رف المستوقد لدراستها للمرة الأولى. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نقدم، نحن الدول الأعضاء، سجل إنجازات للعمل المضطلع به خلال العامين المنقضيين منذ اعتماد الاستراتيجية.

إن فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٥، كانت محاولة لتأمين تنسيق واتساق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهي تضم ممثلين عن مختلف إدارات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية والبنك الدولي.

ووفر اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦ المزيد من الزخم لأعمال فرقة العمل، بما في ذلك نحو إضفاء الطابع المؤسسي على الفرقة. ومن البداية الأولى رأت ماليزيا أنه ينبغي لفرقة العمل أن تكون جزءا من الأمانة العامة وأن تخضع للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تحصل عملية إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل بالمشاركة الكاملة للدول الأعضاء وبالتشاور معها. ومن ضمن المسائل التي يلزم النظر فيها مصير الأفرقة العاملة التسعة التي كلفتها الأمم المتحدة وأنشأتها فرقة العمل.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أكدت مجددا على الجهود التي بذلتها ماليزيا في مكافحة الإرهاب. ولفترة ٤٠ عاما، ابتداء من عام ١٩٤٨، خاضت ماليزيا حربا صامتة ولكنها فعالة ضد الإرهاب، مسترشدة بمبدأ كسب قلوب السكان وعقولهم وبالتالي قطع الدعم الذي يقدم للإرهابيين. وفي عام ١٩٨٩، كسبت ماليزيا معركتها ضد أولئك الإرهابيين الذين ظلوا يتآمرون منذ استقلالنا عام ١٩٥٧ على إبطال سيادة ماليزيا.

وبالرغم من التقدم الجيد الذي أحرز في مكافحة الإرهاب في بلدنا، ما زلنا ندرك أن الإرهاب يمكن أن يعود وأن نبتلي بالخطر إذا تهاونا. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نرى أن من الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء تبادل المعلومات، بما في ذلك التجارب بشأن جهود مكافحة الإرهاب. وحصلت ماليزيا على قدر كبير من الخبرة والعديد من الدروس المستفادة من جهودنا في مكافحة الإرهاب، ونحن على استعداد لتبادلها مع الدول الأعضاء الأخرى في مسعانا لمكافحة آفة الإرهاب.

والآن تستضيف ماليزيا المركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب، الذي يقدم التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب لموظفي إنفاذ القانون والأمن في منطقة جنوب شرقي آسيا. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، نظم المركز ما وصل إلى ٣٠ دورة تدريبية، بما فيها دورات عن مسائل مثل تمويل الإرهاب، وتزوير وثائق السفر، والأمن البحري، وقوانين مكافحة الإرهاب، وإدارة الإصابات الجماعية وأمن النقل العام. ويشمل المشاركون متدربين من جنوب شرقي آسيا ومن خارج المنطقة.

ما زالت ماليزيا تتخذ تدابير أخرى في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وحلول عصر المعلومات والاتصالات جلب معه شكلا جديدا من أشكال الإرهاب، الذي تخلل العديد من جوانب حياتنا. ومع الاعتماد المتزايد دوما على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استفاد الإرهابيون من عصر الحاسوب لنشر الآثار المدمرة للإرهاب. وما لم تواجه تلك الحقيقة، وخاصة في أساسها، فإنها يمكن أن تحدث نتائج

مأساوية بشكل عميق. ونظرا لذلك الشكل الجديد من أشكال الإرهاب وضرورة التصدي له بشكل سريع، ابتدرت ماليزيا الشراكة الدولية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب الذي تُستخدم فيه شبكات الفضاء السبراني، والمكرسة للجمع بين الحكومات وقادة الصناعات وخبراء أمن شبكات الفضاء السبراني للنهوض بقدرات المجتمع العالمي على منع التهديدات الحاسوبية والحماية منها والرد عليها. وتمثل الشراكة الدولية المتعددة الأطراف المبادرة الأولى المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمكافحة الإرهاب السبراني.

وما زالت ماليزيا ملتزمة بمكافحتها للإرهاب وستواصل إيلاء التركيز على جهود مكافحة الإرهاب. وقد أدى تعديل قانون مكافحة غسل الأموال في ماليزيا، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧، إلى تيسير وفاء ماليزيا بالتزاماتها في إطار الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ومكننا من المصادقة على الاتفاقية. كما صادقت ماليزيا على اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، وهكذا أصبحت الآن طرفاً في ١٣ صك دولي لمكافحة الإرهاب. وما زلنا نتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تسير ماليزيا على الطريق الصحيح المؤدي إلى الانضمام إلى جميع الصكوك الدولية بشأن الإرهاب.

إن الإرهاب بلاء ما زال يتطور مع الزمان والمكان، متخذا عدة أشكال ومظاهر. ولا بد من الوقاية المستمرة منه، مثل الوقاية من أي مرض، ومن خلال استراتيجيات مختلفة بغية كفالة أن يظل تحت السيطرة في جميع الأوقات. وفي بحثنا المستمر عن التصدي لتلك الآفة، بما في ذلك من خلال استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن ندرك أن الاستراتيجية ليست جامدة. ولا بد أن تستمر في التطور. وبهذه الصفة، ينبغي أن تبقى الاستراتيجية وثيقة حية وعملا مستمرا. وتوجد فجوات في صياغة الاستراتيجية ما زال يتعين سدها، وما زال يلزم القيام بالكثير من العمل. وعلى المجتمع الدولي أن يكرس نفسه، وعليه أن يكرس نفسه بشكل دؤوب، لإنجاز تلك المهمة. وإلا، فإننا نخاطر بوصف الدواء الخاطئ لمرض لم يشخص تشخيصاً سليماً.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.